وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة العربي التبســـي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفـــعـــــــــة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثر انهيار أسعار البترول على الموازنة العامة

حـالـة الجـزائـــــر 1973 - 2015

من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ:

- أماني بعلوج د. عبد الحميد حفيظ
- نبيلة حاجي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفـــة
رايس فوضيل	أستاذ محاضر – ب –	رئـيـسـا
عبد الحميد حفيظ	أستاذ محاضر – أ –	مشرفـا ومقررا
محجوب آسيا	استاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
اللّهُ لاَ إِلَهَ إِلاّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ
وَلاَ نَوْمٌ لّهُ مَا فِي السّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَن
ذَا الّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاّ بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ
أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ
عِلْمِهِ إِلاّ بِمَا شَاء وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السّمَاوَاتِ
وَالأَرْضَ وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ
الْعَظِيمُ].
(سورة البقرة الآية 254

شكر وعرفان

﴿...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ....﴾ "النمل الآية 19"

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى

أحمد الله الذي مكنني من اختتام هذا العمل فما كان لشيء ليجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

عرفانا بالجميل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة أتقدم بجزيل الشكل إلى:

من لم يبخل علنا بالتوجيه الصحيح والتصويب والتسديد والتشجيع حتى أكملنا هذه المذكرة أستاذنا الفاضل "عبد الحميد حفيظ"

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم يد المساعدة والعون من قريب أو بعيد ولا يفوتني أن أشكر لأعضاء اللجنة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
الفهرس العام	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	**1-5**
الفصل الأول: عموميات حول أسعار النفط وأسواقه العالمية	**6-30**
المبحث الأول: مميزات النفط ومكانته ضمن الطاقة العالمية	**7**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول مادة النفط	**7**
1- اريخ النفط واصله	**7**
1-1- تاريخ النفط	**7**
1-2- أصل النفط	**9**
2- مفهوم النفط وخصائصه	**9**
2-1- مفهوم النفط	**9**
2-2- خصائص النفط	**10**
3- أنواع النفط	**11**
3-1- من حيث درجة الكثافة	**11**
3-2- أنواع النفط الخام	**11**
3-3- كيفية قياس النفط	**12**
المطلب الثاني: السمات الرئيسية لصناعة النفط	**13**
1- صناعة ذات كثافة عالمية من رأس المال والتكنولوجيا	**13**
2- ازدياد التركز الإنتاجي	**13**
3- الطبيعة الإستنفاذية للبترول	**14**
4- تركز رأس المال	**14**
المطلب الثالث: موقع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية	**15**
1- الأهمية النسبية للنفط كأبرز أنواع مصادر الطاقة	**15**
2- أهمية البترول بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة	**15**

3- مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة	**16**
3-1- ارتفاع أسعار النفط	**16**
3-2- الاعتبارات البيئية	**17**
المبحث الثاني: السوق النفطية والسياسات التسعيرية المعتمدة فيه	**18**
المطلب الأول: السوق النفطية والأطراف المؤثرة فيه	**18**
1- تعريف الأسواق النفطية وأنواعها	**18**
1-1- تعريف السوق النفطية	**18**
1-2- أنواع الأسواق النفطية العالمية	**19**
2- الأطراف الفاعلة في السوق البترولية	**20**
2-1- من ناحية الدول المنتجة	**20**
2-2- من ناحية الدول المستهلكة	**21**
المطلب الثاني: السياسات التسعيرية للنفط	**23**
1- مفهوم السعر البترولي وأنواعه	**23**
1-1- مفهوم السعر البترولي	**23**
1-2- أنواع السعر البترولي	**23**
2- التطور التاريخي لأسعار	**25**
2-1- قبل 1970	**25**
2-2- التطور التاريخي لأسعار النفط من 1973 – 1985	**25**
2-3- التطور التاريخي لأسعار النفط لفترة 1986- 2000	**26**
2-4- التطور التاريخي لأسعار النفط 2001-2015	**27**
3- طرق ومراحل تسعير البترول	**28**
3-1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)	**28**
خلاصة الفصل الأول	**30**
الفصل الثاني: أثر الصدمات النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**70-32**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة، النفقات والايرادات	**33**
المطلب الأول: الموازنة العامة لدولة	**33**

1- مفهوم وأنواع الموازنة العامة لدولة	33
1-1- مفهوم الموازنة العامة:	33
1-2- أنواع الموازنة العامة لدولة	34
2- مبادئ الموازنة العامة	36
2-1- مبدأ الوحدة	36
2-2- مبدأ عدم تخصيص الايرادات	36
2-3- مبدأ تسوية الموازنة	36
2-4- مبدأ عمومية الموازنة	37
2-5- مبدأ توازن الميزانية	37
3- مراحل اعداد الموازنة العامة لدولة	37
3-1- مرحلة التحضير والاعداد	37
3-2- مرحلة الاعتماد	38
3-3- مرحلة التنفيذ	38
4- مرحلة المراجعة أو الرقابة	38
المطلب الثاني: النفقات العامة للدولة	39
1- مفهوم النفقات العامة وتقسيمتها	39
1-1- مفهوم النفقات العامة لدولة	39
1-2- قواعد النفقات العامة	39
2- ظاهرة تزايد النفقات وأسبابها	40
2-1- الأسباب الظاهرية	40
2-2- الأسباب الحقيقية	41
2-3- الأسباب الاقتصادية	42
2-4- الأسباب المالية	42
2-5- الأسباب العسكرية	42
2-6- الأسباب الإدارية	42
2-7- الأسباب الاجتماعية	43
2-8- الأسباب السياسية	43

المطلب الثالث: ماهية الإيرادات العامة	44
1- الإيرادات الاقتصادية	44
1-1- الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)	44
2- الإيرادات السيادية	45
2-1- الضرائب	45
2-2- الرسم	46
2-3- الغرامات	46
2-4- الاتاوات	46
2-5- القروض العامة	47
3- مصادر إيرادات أخرى	47
3-1- الإعانات	47
3-2- الاصدار النقدي الجديد	47
المبحث الثاني: أثر الصدمات النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	48
المطلب الأول: علاقة تقلبات أسعار البترول بإيرادات ونفقات الموازنة العامة	48
1- علاقة تقلبات أسعار البترول بإيرادات الموازنة العامة	48
2- علاقة تقلبات أسعار النفط بنفقات الميزانية العامة	49
3- علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية العامة	51
المطلب الثاني: تداعيات الإيجابية لطفرات النفطية على الموازنة العامة لدول العربية المصدرة لنفط	52
1- الأثر الإيجابي للطفرتين الأولى والثانية على الموازنة العامة لدول العربية المصدرة للنفط (1973 و1979)	52
1-1- حجم العوائد النفطية في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة(1973_1982)	52
1-2- الطفرة النفطية الثالثة وتداعياتها على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2008)	57
المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	61

1- إنعكاس الصدمة النفطية 1986 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**61**
1-1- انعكاس الصدمة النفطية 1986 على الايرادات العامة للدول المصدرة للنفط	**61**
1-2- اثر الصدمة النفطية 1986 على النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1980-1990)	**62**
1-3- انعكاس الصدمة النفطية 1986 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**63**
2- انعكاس الصدمة النفطية 1998 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**64**
2-1- اثر الصدمة النفطية 1998 على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**64**
2-2- انعكاس الصدمة النفطية 1998 على النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**65**
2-3- انعكاس الصدمة النفطية 1998 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**66**
3- الصدمة النفطية 2008 _2009 وانعكاسها على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**66**
3-1- تدعيات الازمة النفطية 2008 علي الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**67**
3-2- تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط إثر الازمة النفطية 2008_2009	**68**
3-3- تداعيات الازمة النفطية 2008 / 2009 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	**68**
4- انعكاسات الصدمة النفطية 2014	**69**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
الفصل الثالث: أثر انهيار أسعار النفط في ظل التقلبات السوقية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015	**71-94**
المبحث لأول: واقع واهمية النفط في لاقتصاد الجزائري	**72**
المطلب الاول: تطور القطاع النفطي في الجزائري	**72**
1- لمحة تاريخية عن تطور القطاع النفطي في الجزائر	**72**
2- الامكانيات النفطية للجزائر	**73**
2-1- الاحتياطات	**73**
2-2- إنتاج النفط	**74**
2-3- حجم صادرات الدولة من النفط	**75**
المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري	**77**
1- تطور العائدات النفطية للجزائر	**77**
2- انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري	**78**

2-1- أهمية العائدات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي	**78**
2-2- أهمية الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات	**78**
2-3-انعكاس العائدات النفطية على رصيد الميزان التجاري	**79**
المبحث الثاني: تتطور النفقات والإيرادات العامة ورصيد الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط للجزائر خلال الفترة 1973-2015	**79**
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة للجزائر في ضل تقلبات اسعار البترول خلال الفترة 1973-2015	**80**
1- أهمية الجباية البترول ضمن هيكل الإيرادات العامة في الجزائر	**80**
2- انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة	**82**
3- علاقة الإيرادات العامة بالناتج المحلي الاجمالي	**83**
4- علاقة النفقات العامة بالإيرادات	**85**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على توجهات النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015	**86**
1- تحليل العلاقة بين النفقات العامة وتقلبات أسعار النفط	**86**
2- تداعيات النفقات العامة على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	**88**
2-1- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**88**
2-2- تحليل العلاقة بين النفقات العامة والتضخم	**89**
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات الاسعار خلال الفترة 1973-2015	**91**
خلاصة الفصل الثالث	**94**
الخاتمة العامة	**95-98**
قائمة المراجع	**99-104**

فهرس الجداول والأشكال

فـــهـــرس الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	8
02	درة الكثافة النوعية والكتابة حسب API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية	12
03	تطور احتياطي النفط المؤكدة في العالم خلال الفترة 2000-2015	15
04	الطلب على مصادر الطاقة الأولية	16
05	تطور العوائد النفطية لدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1973-1982)	53
06	الفوائض المالية العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1974-1981)	53
07	تطور نسبة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة(1970-1985)	54
08	تطور النفقات العامة تبعا لتطورات أسعار في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1980-1985)	56
09	تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة(1974-1982)	56
10	تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2008)	58
11	تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2008	59
12	يمثل انعكاس الظفرة النفطية على الموازنة العامة خلال الفترة 2000- 2008	60
13	تطور نسبة الايرادات العامة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية الصدرة للنفط (1980-1990)	62
14	تطورات النفقات العامة تبعا لتطورات أسعار النفط في الدول العربية النفطية للفترة(1980-1990)	63
15	تطور عجز الموازنة في الدول العربية المصدرة للنفط على اثر الصدمة النفطية 1986	63
16	تطور الارادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-1999.	65
17	تطور النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1994-1999	65

18	أثر الصدمة النفطية 1998 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط	66
19	تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للبترول خلال الفترة 2008-2012.	67
20	تطور الانفاق العام اثر ازمة النفط 2008-2009	68
20	تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية على اثر ازمة النفط 2008_2009	69
21	تطور احتياطات النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1973-2015	74
22	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال 1973-2015	75
23	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال فترة 1973-2015	76
23	تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطور أسعار النفط خلال الفترة 1973-2015	77
24	تطور هيكل الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015	80
25	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	84
26	تطور العلاقة بين نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة1973-2015	85
27	تطور العلاقة بين النفقات العامة و أسعار النفط خلال الفترة 1973-2015	87
28	تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2015	89
29	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	90

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	كبار النفط	22
02	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار البترول على الإيرادات العامة	49
03	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة	50
04	إنعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة	51
05	تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	82

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث إلى البحث في العلاقة بين إنهيار أسعار البترول والموازنة العامة للجزائر، إذ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي مما يجعل الموازنة العامة مرتبطة إرتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح إنعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين سعر برميل النفط والإيرادات العامة، بين سعر برميل النفط والجباية النفطية وبين سعر برميل النفط والنفقات العامة، وبالتي فعناصر الموازنة العامة تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الصدمة النفطية، الموازنة العامة للجزائر، الجباية النفطية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims to investigate the relationship between the collapse of oil prices and the Algeria public budget. The algerian economy depends deeply on the oil sector which makes its public budget linked to the collapse of oil prices in international market , hences this study is explaining the effects of oil shocks on the algeria public budget.

This study found a positive relationship between the oil barrels price and the public revenues, the public spending, and the oil revenues. therefore, the elements of the Algeria public budget are heavily affected by the developments of oil prices.

KEY-WORD : oil prices, oil shock, Algeria public budget, oil revenues, Algeria economy.

مقدمة عامة

المقدمة العامة

1- أهمية البحث

حظى النفط بأهمية كبيرة عند كل شعوب وأمم العالم لأنه يؤثر في كل جوانب الحياة بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لأهمية الاستراتيجية في وقت السلم والحرب، وهو من أهم اركان مقومات القوة الاقتصادية للدولة لأنه أهم مصادر الطاقة ومادة أولية لعشرات الالاف من الصناعات البتروكيمياوية في العالم.

لقد تميز السوق النفطية بحالة عدم الاستقرار والتي تعرضت إليها منذ سنة 1973 حتى يومنا هذا، مما انعكس على أسعار النفط صعودا ونزولا، وما تبعه من كساد وازدهار مما ولد حالة فائض وعجز في الدول المصدرة والمنتجة للنفط على حد سواء.

لقد عرفت أسعار النفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الحالي تطورات كبيرة وتقلبات حادة، حيث شهدت منحا تصاعدي على أثر الطفرات النفطية الثلاث، في حين أنها عرفت انخفاضات حادة ومفاجئة على إثر الازمات السعرية التي عرفتها السوق النفطية، وينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الإيرادات، الامر الذي يقود إلى مستويات من الانفاق العام يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أن الطفرة لم تكون إلا حالة مؤقتة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة الموازنة العامة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط من ضمنها الجزائر.

بالنظر إلى التطورات والتذبذبات التي شهدتها أسعار النفط وإلى الأهمية التي يحظى بها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات النفطية في الميزانية العامة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية، فإنه وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (1973-2015) التي تجسدت وانعكست في نهاية المطاف على الوضع المالي للدولة وأيضا على الميزانية العامة من خلال تأثيرها على إجمالي النفقات والايرادات العامة وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية العامة فقد جاءت هده الدراسة لمعالجة موضوع:

أثر انهيار أسعار البترول على الموازنة العامة حالة الجزائر 1973-2015.

2- أسباب اختيار الدراسة

اختيار موضوع هذا البحث المعنون بـــ" **أثر انهيار اسعار البترول على الموازنة العامة حالة الجزائر 1973-2015**" لم يكن وليد الصدفة، بل كان لأسباب عدة لعل أهمها:

- ✓ إن انهيار أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة من المواضيع الشائكة التي تهتم بها أغلب دول العالم خاصة الجزائر باعتبارها بلد منتج ومصدر للنفط وأن أغلبية عوائده المالية متأتية من إيرادات الجباية البترولية؛
- ✓ كون هذا الموضوع حديث الساعة، خاصة بما يتعلق بالصدمات المتكررة لأسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني عامة والموازنة العامة خاصة؛
- ✓ الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا النوع من المواضيع نتيجة ارتباطه بمجال تخصص العلوم الاقتصادية.

3- الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ معرفة الجانب التاريخي من نشأة البترول والتعرف على المكانة الحالية والمستقبلية التي يحتلها النفط ضمن ميزان الطاقة العالمي؛
- ✓ محاولة التعرف على السوق النفطية وأهم السياسات التسعيرية المعتمدة فيه؛
- ✓ التعرف على الانعكاسات التي خلفتها الصدمات النفطية المتكررة على وضع الايرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط؛
- ✓ توضيح أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تحليل تطورات أسعار النفط في ظل الازمات النفطية على عناصر الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الدراسة.

4- إطار الدراسة

تجدر الاشارة أن هذه الدراسة تمس أثر انهيار البترول على الموازنة العامة الجزائر وتحليل تطورات كل من النفقات والايرادات العامة للدولة خلال الفترة الدراسة.

كما ان هذه الدراسة تستخدم أسلوب التحليل من اجل ابراز الامكانيات النفطية للجزائر من حيث احتياطاتها، انتاجها من النفط، حجم صادراته، وكذا اهمية هذا القطاع النفطي، وتطور عائداته، علاقتها

بتطور المديونية وايضا تطور كل من بنود الموازنة العامة ورصيدها في ظل تقلبات أسعار البترول وذكر اهم الطفرات النفطية والازمات التي حدثت خلال الفترة الممتدة بين 1973- 2015.

5- إشكالية الدراسة

أعطت الازمات النفطية المتتالية انعكاسات سلبية وإيجابيه على أسعار النفط هبوطا وصعودا على مكونات الموازنة العامة، الشيء الذي أدى الى عدم الاستقرار في الاقتصاد العربي عامة والجزائر خاصة.

عليه ستقوم هذه الدراسة بتحديد أثر انهيار اسعار النفط على أقسام الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط عامة والجزائر بصفة خاصة، منطلقة من الإشكالية الموالية:

كيف أثّر انهيار أسعار البترول في السوق العالمية على الموازنة العامة للجزائر خلال فترة 1973-2015؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية الموالية:

- ✓ ما هي المكانة التي يحتلها النفط ضمن مصادر الطاقة المتعددة والبديلة، وهل يتحدد مثله مثل أي سلعة في السوق؟
- ✓ ما مدى تأثير الصدمات النفطية التي مست اسعار النفط عل بنود الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط؟
- ✓ ما هي إمكانيات الجزائر النفطية وما أهمية هذه الثروة بالنسبة لاقتصادها؟
- ✓ ما هي أثار تقلبات أسعار البترول على مكونات الموازنة العامة في الجزائر؟

6- فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها: أن إنهار أسعار النفط له أثار على الموازنة العامة، والتي تنتج عن العلاقة الموجبة بين أسعار النفط وبنود الموازنة العامة.

حيث تعتمد حكومات الدول المصدرة للنفط في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية، والتي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وعليه فإن زيادة الايرادات العامة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة ولا ترتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل ترتبط بأسعار النفط.

من هذه الفرضية العامة يمكن صياغة جملة من الفرضيات الجزئية التي سيجرى اختبارها في هذه الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ يعتبر النفط من أبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا، حيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى، وسيحتفظ بهذه المكانة الريادية مستقبلا، حيث يتحدد سعره في السوق النفطية من خلال العلاقة التي تربط بين الاطراف الفاعلة في السوق النفطية؛
- ✓ إن تعرض أسعار النفط للمد والجزر وما يتبعها من صدمات سعرية اجابية وسلبية تظهر على بنود الموازنة العامة في شكل فائض أو عجز؛
- ✓ تزخر الجزائر بموارد طبيعية وطاقوية هائلة تمكنها من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ويعتبر البترول المحرك الاساسي للاقتصاد الجزائري من خلال عوائده؛
- ✓ يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيق بالبترول، ولذلك فإن تقلباته تنعكس طرديا على بنود الموازنة العامة.

7- منهج الدراسة

تم استخدام مناهج عدة، حيث اعتمد على المنهج التاريخي فيما يخص بعض الاجراءات المتعلقة بتاريخ البترول، و المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي في باقي اجزاءه لغرض توصيف وتحليل معطيات الجداول والمنحنيات وإبراز أثر تقلبات أسعار النفط نتيجة الصدمات السعرية على ميزانيات الدول العربية المصدرة للنفط عامة والجزائر خاصة المعنية بهذه الدراسة.

8- خطة الدراسة وهيكلها

على ضوء ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يتعلق الفصل الأول بعموميات حول أسعار النفط واسواقه العالمية وسيتم فيه على مستوى المبحث الأول تقديم مفاهيم عامة حول مادة النفط من خلال التعرف على تاريخ النفط وأصله ثم مفهومه وخصائصه وأنواعه، كما سيتم أيضا التعرف على السمات الرئيسية لصناعة النفط وموقعه ضمن ميزان الطاقة العالمية. كما سيتم أيضا التعرف على السوق النفطية والسياسات التسعيرية المعتمدة فيه من خلال التعريف بالسوق النفطية وأهم أنواعها والأطراف

الفاعلة فيها، كما سيتم أيضا تقديم مفهوم سعر النفط وأنواعه ثم التطور التاريخي له، ثم طرق ومراحل تسعيره.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لتوضيح أثر الصدمات السعرية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط من خلال التعريج في المبحث الأول على مفاهيم عامة حول الموازنة العامة، النفقات والإيرادات من خلال تقديم مفهوم وأنواع الموازنة العامة ومبادئها ومراحل اعدادها، ثم تقديم مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها وتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة وذكر أسبابها، وتقديم مفهوم الايرادات العامة. أما على مستوى المبحث الثاني سيتم تسليط الضوء على العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة ثم توضيح أثر الصدمات السعرية على الدول المصدرة للنفط خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2015، وذلك من خلال توضيح العلاقة النظرية بين أسعار النفط وبنود الموازنة، ثم التداعيات الإيجابية لطفرات النفطية الثلاث على موازنات الدول المصدرة وكذا التداعيات السلبية لصدمات الناتجة عن انخفاض في اسعار النفط لميزانيات تلك الدول.

أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان أثر انهيار اسعار البترول في الاسواق العالمية على الموازنة العامة للجزائر خلال المدة (1973–2015) وذلك على مستوى المبحث الأول الذي تضمن واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري والذي تضمن لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر وأهميته في الاقتصاد الوطني، كما سيتم على مستوى المبحث الثاني تقديم تحليل لأثر انهيار أسعار النفط في ظل التقلبات السوقية على الموازنة العامة للجزائر خلال المدة(1973–2015)، من خلال تتبع أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة ثم النفقات العامة وحالات الفائض والعجز في رصيد الموازنة.

الفصل الأول

الفصل الأول: عموميات حول أسعار النفط وأسواقه العالمية

الذهب الأسود، الزيت الخام أو البترول على تعدد تسمياته يعد البترول شريان الاقتصاد العالمي واكثر السلع تداولاً فهو أحد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، ويعود ذلك لوفرته النسبية، كفاءته وسهولة نقله وتوزيعه ولكن بالمقابل كان وسيظل أداة للسيطرة والتمييز والحروب.

ولقد ادت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الاسعار، حيث اصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسة في الاقتصاد العالمي الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار.

وللتعرف على السياسات التسعيرية للنفط والسوق المتداول فيها بشكل من التفصيل، سيتم في هذا الفصل تناول مفهوم النفط من حيث انواعه، خصائصه ثم السمات الرئيسية لصناعة النفط. كما سيتم ايضا توضيح موقع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية وذلك من خلال المبحثين المواليين:

- مميزات النفط ومكانته ضمن الطاقة العالمية؛
- السوق النفطية والسياسات التسعيرية المعتمدة فيه.

المبحث الأول: مميزات النفط ومكانته ضمن الطاقة العالمية

يعد النفط من مصادر الطاقة التي لا يستغنى عنها، وعصب الاقتصاد العالمي، والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية خاصة الدول النامية منها، اذ لا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعريج على جملة من المفاهيم حول تاريخ وأصل النفط، أنواعه وخصائصه وأهم السمات التي تتميز بها الصناعة النفطية، كما سيتم أيضا التعرض إلى موضع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية، وفق المطالب الموالية:

- مفاهيم عامة حول مادة النفط؛
- السمات الرئيسية لصناعة لنفط؛
- موضع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول مادة النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأساسي والأولي للطاقة، سنتعرض في هذا المطلب إلى أصل النفط مختلف التعاريف الخاصة بالنفط وأنواعه وخصائصه.

4- تاريخ النفط واصله

1-1- تاريخ النفط

لقد عرف الإنسانُ النفطَ منذ ألاف السنين، حيث كان الأقدمون يجمعون النفط المتسرب من المنافذ الأرضية. وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام قد استخدم الزفت في تركيب سفينته، وقد ذكرت احد مشتقات النفط في القرآن الكريم في سورة الكهف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم "**آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**" الآية (96). كما عرف في منطقة " باكو" بالاتحاد السوفياتي، ولدى الهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية، وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، إذ يؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للتشحيم والإنارة.[1]

1- أحمد البار، (1986): **التطورات في سوق النفط**، ط1، دار الفنون والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، ص: 7.

ويقال أن أول بئر نفط حفر في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول، إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك عام 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف مكمن النفط في روسيا سنة 1856 م، وآخر في رومانيا عام 1858 م.

لكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة " تتسفيل" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام "إدوي ندريك" في عام 1859 بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق69 .5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20–35 برميل في اليوم، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.[1]

ويبين الجدول الآتي مناطق اكتشاف النفط عبر العالم.

الجدول رقم(01): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	– كان أول اكتشاف تجاري (في 1858 و1859) في منطقة بنسلفانيا على يد "إدوين دريك".
02	1856	روسيا	– 1868 أول اكتشاف تجاري
03	1901	إيران– مصر	– منح حق الامتياز لرجل أعمال إنجليزي
04	1910	(رومانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا)	
05	1911	جزر البورتيوفي بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	المملكة العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	– أول اكتشاف تجاري
12	1967	النرويج	– في منطقة بحر الشمال

المصدر: أمينة مخلفي،(2014): محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)، كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص: 10.

1– يسرى محمد أبو العلا، (1992): **مبادى الاقتصاد البترولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص ص: 6–7.

1-2- أصل النفط

لقد قسم الباحثون نشأة وأصل النفط إلى قسمين: [1]

1-2-1- النظرية العضوية

يرتبط البترول بوجود صخور رسوبية وهي صخور تتكون من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجتمع في قيعان البحار، وكانت هذه المواد الرسوبية الأصل جزءا من الأرض قريبا من البحر، كما عملت الظواهر الجوية على جرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليميترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي يعرفه اليوم ورغم هذه المادة العضوية التي لا يزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 02 % فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 07 ملايين طن من البترول.

1-2-2- النظرية اللاعضوية

إن أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مندليف"، وقد افترض هذا العالم ان تكوين الزيت الاسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كربيد الحديد في باطن الارض مع المياه الجوفية، تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكلسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.[2]

5- مفهوم النفط وخصائصه

يتم إبراز أهم تعاريف النفط وخصائصه فيما يلي:

2-1- مفهوم النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة، وقبل التعرض إلى أهمها لابد من الوقوف على أهم تسميتها في معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد كلمة النفط تعني بترول أو زيت البترول. [3]

1- رحمان أمال، (2008): **النفط والتنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة ورقلة، ص: 179.

2- بلقلة براهيم، (2014_2015): سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشليف، الجزائر، ص: 10.

3- أحمد شفيق الخطيب، (1990): **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، ص: 323.

أما تعريفه فقد عرف على أنه " كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية "Petroleum" وتتكون من جزأين "Petr" وتعني صخر، و"Oleum" وتعني الزيت، وبجمع الجزأين نجد "Petroleum" وتعني زيت الصخر."[1]

كذلك يعرف بأنه سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على مئات من المركبات الكيمياوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.[2]

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن مادة كيميائية معقدة تتألف من 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب، والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[3]

وهو في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.[4]

2-2- خصائص النفط

يمكن إبراز أهم الخصائص التي يتصف بها النفط، من خلال ما يلي:

- ✓ يأخذ البترول شكل غاز طبيعي natural gaz يتكون من مجموعة غازات أهمها الميثين والبروبين والبوتين، ويعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصريين هما الهدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائصه باختلاف التركيب الجزئي لكل منها. اذ يتكون في كل تركيب جزئين منتج نفطي وخصائص تختلف عن خصائص المنتجات الأخرى، ويمكن عن طريق التقطير والتصنيع الحصول على عدد كبير من المنتجات النفطية التي تتراوح في كثافتها من الغازات الحقيقية إلى غازات كثيفة والسوائل الخفيفة ثم المتوسط فالثقيلة ثم شبه السوائل فالمواد الصلبة؛[5]
- ✓ انخفاض كلفة النفط الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة مع بقية مصادر الطاقة؛
- ✓ توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب؛
- ✓ مرونة حركة الاسعار؛

1- محمد أحمد الدوري، (1983): **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 8.

2- مصطفى ديـبون، (1981): **ما هو البترول؟**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، ص: 12.

3- H.devol D, (2006): **oil and gaz production Hand Book**, an instruction to oil and gaz production, Abbatpa oil and gaz, P: 17.

4- محمد أحمد الدوري، **المصدر سبق ذكره**، ص: 08.

5- خنسي بيوار،(2006): البترول: **أهميته مخاطره وتحدياته**، دار أراس، العراق، ص: 09.

✓ مصدر للعديد من المنتجات التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات الحياة وكمصدر للطاقة خاصة الصناعة البتروكيميائية.[1]

6- أنواع النفط

تقسم وكالة حماية البيئة الأمريكية النفط إلى أربعة فئات من الزيوت بناء على خطورتها وإمكانية تنظيفها في حالة التسرب وهي:

3-1- من حيث درجة الكثافة

✓ **الزيوت الخفيفة سريعة التبخر:** تشمل أغلب المشتقات النفطية والأنواع العالمية الجودة من النفط الخام ويتميز بأنها شفافة وسريعة الاشتعال والتبخر وتطفو على سطح الماء تمتزج بالتربة بسهولة ويصعب التخلص منها وهي زيوت سامة ذات رائحة نفاذة؛

✓ **الزيوت الغير لاصقة:** هي زيوت شمعية تطفو على سطح الماء ويصعب امتزاجها وهي اقل سمية من الفئة السابقة يمكن التخلص منها عن طريق الغسيل بالماء؛

✓ **الزيوت الثقيلة اللاصقة:** هي زيوت لزجة بنية أو سوداء وبما أن كثافتها من الماء فإنها غالبا ما تغرق وخطرها لا يكمن في التسمم وإنما في التصاقها بالسمك والطيور والحيوانات، ويشمل هذا النوع المشتقات النفطية الثقيلة والخام المتوسط والثقيل؛

✓ **الزيوت غير السائلة:** هي زيوت غير سامة سوداء أو بنية داكنة، تذوب بالحرارة ويصبح تنظيفها صعبا وتتضمن كل انواع النفط الثقيل.[2]

3-2- أنواع النفط الخام

✓ **خام البرنت:** يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوربية والإفريقية ويتكون من مزيج من نفطي من 15 حقلا مختلفا من منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال، اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يوميا ويعتبر من أنواع النفط الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض الكبريت التي تصل إلى 37 درجة.

✓ **خام غرب تكساس:** من أنواع النفط الخفيفة الحلوة وزنها النوعي 396 درجة، يحتوى على 24% من الكبريت فقط، ما يجعله يتفوق على نفط "الأوبك" بنحو دولارين، وأعلى من برنت بنحو دولار

1- مخلفي أمينة، (2011): **النفط والطاقات البديلة المتجددة والغير متجددة**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 231.

2- فرهاد محمد علي الأدهن، (1999): **الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص: 143.

واحد. ونظرا لجودته فانه المصدر الأساسي للبنزين في الولايات المتحدة، وكما يدل اسمه فإنه أغلبه ينتج في غرب تكساس وهو احد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى. [1]

هذا إلى جانب أنواع أخرى يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02): درة الكثافة النوعية والكتابة حسب API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسبAPI
زيت الخام	0.97 −0.80	6.6 − 8.0	12.9 − 45.4
بنزين الطائرات	0.78 – 0.80	8.2 − 99.1	49.9 − 70.6
بنزين السيارات	0.79 – 0.81	8.1 – 9.0	47.6 − 67.8
كيروسين	0.85 – 0.78	7.6 − 8.2	37.0 – 49.9
زيت الغاز	0.90 – 0.82	7.1 – 7.8	25.7 – 41.1
الديزل	0.92− 0.82	0.9 – 7.8	22.3− 41.1
زيت التشحيم	0.95− 0.85	0.95 – 0.85	17.5 – 35.0
زيت وقود	0.99 − 0.92	6.5 – 6.9	11.4 – 22.3
اسفلت	1.10 – 100	5.8 – 6.4	10.00

المصدر: عصام احمد محجوب، (2017): مخاطر الصناعات النفطية وأثرها على البيئة المحيطة، رسالة درجة ماجستير في الدراسات البيئية وإدارة الكوارث غير منشورة، كلية الدراسات البيئية وإدارة الكوارث، جامعة الرباط الوطني الخرطوم، ص: 22.

3-3- كيفية قياس النفط[2]

تقاس كثافة النفط عادة بالدرجات، وفقا مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي (API)، ويصنف مؤتمر الطاقة العالمي النفط الخام الثقيل على أنه النفط الذي يكون أقل من 22 درجة API، والنفط الخام المتوسط بين 22 و31 درجة API، والخفيف أكثر من 31 API، بعض المكثفات يصل ثقلها إلى 60 درجة.

والنفط الذي يكون تحت درجة 10 API يعرف باسم بيتومين ويتطلب معالجة خاصة ويستخرج من الرمال أو الحجارة الرملية حيث تحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي في شكل رقم صحيح وكسر عشري ثم يقرن به الحروف الثلاث API وهي:

$$\text{درجة API} = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة للنفط الخام عند درجة 60 ف}} - 131.5$$

1- رمضان محمد مقلد، احمد رمضان نعمة الله وآخرون، (2003): **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص: 199.

2- جون روبرتس، **مقدمة لصناعة النفط**، منهج مقترح للتعرف على أساسيات صناعة النفط، ص: 38، على الموقع الإلكتروني:
http://openoil.net/teachyourselfar, Consulté le 09/05/2018 à 12:08.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لصناعة النفط

تختص صناعة النفط بمميزات وصفات تميزها عن باقي الصناعات، وتتمثل أهم هذه المميزات فيما يلي:[1]

4- صناعة ذات كثافة عالمية من رأس المال والتكنولوجيا

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، وإلى تكنولوجيا عالية وذلك راجع إلى المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تتميز بها مرحلة الاستثمار الأولى والمتمثلة في البحث عن النفط، ولقد لعبت هذه السمة دورا كبيرة في إرساء هيكل الصناعة النفطية على أسس احتكارية. ومع الازدياد المطرد في الطلب العالمي على النفط، وتركز قدرته الإنتاجية في عدد محدود من الدول فإن نفقات الاستثمار أخذت منحا تصاعدية، وفي هذا الصدد ارتفعت كلفة العثور على النفط وتنميته منذ التسعينات بمعدل 10% سنويا في المتوسط، وبذلك تراوحت تكلفة العثور على النفط وتنميته 04 دولارات للبرميل في المتوسط، أما خلال الفترة 2001-2003 فإن حجم الانفاق الرأسمالي اللازم للعثور على النفط وتنميته إلى 07 دولار في المتوسط، وتشير تقديرات مؤسسة كامبرج لأبحاث الطاقة إلى ارتفاع مؤشر التكاليف الاستثمارية لمشاريع الصناعة الاستخراجية بحوالي 82.5% خلال الربع الأول من عام 2008 عن مستوياته خلال الربع الثالث للعام 2005، كما ارتفع مؤشر التكاليف الاستثمارية لمشاريع الصناعات اللاحقة بحوالي 36.8% خلال الربع الاول من عام 2009 عن مستوياته للعام2005.

5- ازدياد التركز الإنتاجي

ويقصد به تركز الإنتاج العالمي من النفط في عدد قليل من البلدان وهذا التركيز مرشح للارتفاع في المستقبل باعتبار ان الاحتياطات الرئيسية هي الأخرى متركزة في عدد قليل من الدول. ولعل ما يؤكد اتجاه السوق العالمية للنفط إلى التركز الإنتاجي هو أن حجم إنتاج وصادرات أوبك النفطية لم تتوقف عن النمو على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي أنفقت للبحث عن النفط وإنتاجه خارج المنظمة، حيث تتراوح التوقعات المستقبلية لحجم إمدادات أوبك من النفط الخام بحلول عام 2030 بين 30 مليون ب/ي وحوالي 48 مليون ب/ي.

1- بلقلة ابراهيم، **المصدر سبق ذكره**، ص ص: 12-13.

6- الطبيعة الإستنفاذية للبترول

إن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه، فكلما زاد استنفاذ النفط من باطن الأرض كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد. فخلال السنوات (1984-2008) ارتفع استهلاك النفط من حوالي 7 ملايين برميل يوميا إلى حوالي 85 مليون ب/ي، أي أن الاستهلاك كان يتضاعف مرة كل عقد من الزمن، وإذا ما استمرت هذه المستويات وربما ستتزايد، فإن هذا سيعني أن المخزون المؤكد حاليا سينضب بحدود2055 تقريبا، وإذا ما صدق هذا التوقع فإن هذا يعني أن ثلاثة أجيال من البشر قد استهلكت وتستهلك ما قد تولد وتراكم من الوقود الأحفوري خلال ملايين من السنين.[1]

7- تركز رأس المال

لقد كانت السمة البارزة في صناعة النفط العالمية قبل السبعينات تتمثل في سيطرة سبع شركات عالمية(الشقيقات السبع)، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهدت الصناعة النفطية تغيرات وتحولات مثيرة تمثلت في حركة الاندماج بين الشركات البترولية العالمية والتي تمخض عنها شركات عملاقة تعتبر نقطة تحول في إعادة تشكيل ملامح الصناعة البترولية.

وقد خصصت الشركات النفطية الخمس مصاريف رأسمالية على نشاط الاستكشاف والإنتاج قدرها 34.9 مليار دولار في عام 1997 وهو ما شكل 61.3% من إجمالي النفقات الرأسمالية للمجموعات النفطية الكبرى، وارتفعت تلك المصاريف في عام 2007 لتصل إلى 70.1 مليار دولار وهو ما يمثل 72.1% من اجمالي المصاريف الرأسمالية.[2]

1- عبد الرزاق فارس الفارس، (2009): **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون**، مجلة المستقبل العربي، العدد363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 26.

2- بلقلة ابراهيم، **المصدر سبق ذكره**، ص: 13.

المطلب الثالث: موقع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية

يعتبر النفط في الوقت الحالي أهم مصدر للطاقة المستخدمة في العالم، نتيجة لاكتسابه ميزة تنافسية تمكنه من تبوء صدارة السوق العالمية للطاقة. ويمكن الوقوف على هذه المكانة من خلال ما يلي:

4- الأهمية النسبية للنفط كأبرز أنواع مصادر الطاقة

يعتبر النفط أبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا، حيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الاخرى، حيث يمتلك قوة تنافسية ضمن مصادر الطاقة البديلة، فلهذه السلعة مقدار كمي ونوعي كبيرين لمستوى المنافع المتحققة والمتحصل عليها منها في تلبية الحاجات الإنسانية، وفي التنافس مع منافع المصادر الأخرى المتحققة أو المحصل عليها عند المقاربة فيما بينها بصورة ثنائية أو جماعية.

ويعتبر مقدار توفر الاحتياطي الممكن واستغلاله اقتصاديا هو الاخر عاملا مؤثرا على حالة التنافس بين مصادر الطاقة الأخرى، وفي هذا الشأن فإنه وبالنسبة لاحتياطات النفط فهي في نمو متزايد كنتيجة للاكتشافات الجديدة أو إعادة تقييم الاحتياطات في الحقول المكتشفة سابقا، ويوضح الجدول رقم(03) أن الاحتياطي المؤكد من البترول قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2015 بوصوله مستوى 1236.7 مليار برميل سنة 2015 بعدما كان لا يتعدى 1055.13 مليار برميل سنة 2000.[1]

الجدول رقم(03): تطور احتياطي النفط المؤكدة في العالم خلال الفترة 2000-2015

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2016
احتياطي النفط المؤكد في العالم (مليار برميل)	1055.3	1124.4	1165.59	1165.59	1177.82	1230.7	1266.79	1292.90	1288.4	1278.2

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (opec)، أعداد مختلفة من 2000-2017.

5- أهمية البترول بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة

يكشف تمثيل مصادر الطاقة المختلفة في الهيكل العام لميزان الطاقة الكلية، وتطور الطلب على كل مصدر من هذه المصادر على حد الأهمية النسبية لكل مصدر،[2] والجدول التالي يبن ذلك:

1- أحمد شاكر العسكري، سعد خصر عباس، (2003): **القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة وآفاقها المستقبلية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد34، مصر، ص: 159.

2- بلقلة ابراهيم، **المصدر سبق ذكره**، ص: 15.

الجدول رقم(04): الطلب على مصادر الطاقة الأولية

الوحدة: مليون طن يكافئ نفط

السنوات	1980	2000	2008	2020	2030
النفط	3106	3647	4059	4346	4550
الفحم	1786	2292	3315	3699	3984
الغاز	1237	2089	2596	3132	3550
الطاقة النووية	186	675	712	968	1178
الطاقة الحيوية	147	226	276	376	450
الكهرومائية	753	1041	1225	1501	1780
الطاقة الاخرى	12	53	89	268	521
إجمالي الطاقة	7229	10023	12271	14556	16014

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(opec)، العدد2014.

من الجدول أعلاه، وفيما يخص تطورات احتياجات العالم من الطاقة، فإنه وبحلول عام 2030 يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى 16.014 مليار طن مكافئ مقارنة بمستوى 12.271 مليار طن مكافئ سنة 2008.

ويأتي في المرتبة الثانية الوقود الاحفوري ثم الغاز الطبيعي في مساهمته في ميزان الطاقة والذي يمثل تحديا لبترول، اذ تشكل مصادر الطاقة الثلاث (النفط، الفحم والغاز) حصة الاسد من الطلب العالمي على الطاقة، في حين تبقى مساهمة مصادر الطاقة الأخرى متواضعة.

6- مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة

نظرا لأهمية البالغة للبترول وهيمنته على الصعيد العالمي، فهناك عوامل تؤثر على مستقبل هذه المادة كمصدر اول للطاقة، ويمكن ابراز هذه العوامل فيا يلي:[1]

3-1- ارتفاع أسعار النفط

منذ ارتفاع أسعار النفط إثر الصدمة النفطية الأولى سنة 1973، بدأ الاهتمام العالمي بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة للبترول، والاستثمار بتطوير تقنيات تمكن من استخدامها في المجالات المختلفة، وبالأخص في توليد الكهرباء بهدف تقليص استهلاكها من النفط، وقد مر ذلك بفترة فتور بعد انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانيات، إلا أن الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة والبديلة للبترول عاد وتعزز

1- بلقلة ابراهيم، **المصدر سبق ذكره**، ص ص: 17-18.

منذ بداية القرن الحالي، وبالأخص بعد ثورة أسعار النفط سنة2004 ووصولها في منتصف 2008 إلى مستويات غير مسبوقة لامست مستوى 140 دولار للبرميل.

3-2- الاعتبارات البيئية

إن أهم معضلة ينطوي عليها الوقود الأحفوري بشكل عام والنفط بشكل خاص هي الأضرار البيئية الناجمة عنه، وعن نواتج احتراقه، إذ أن لتقنيات استخراج النفط ونقله ومعالجته وعلى الخصوص استخداماته النهائية (الاحتراق) تأثيرا ضارا على البيئة، وهذا بدوره يسبب اثارا سلبية وغير مباشرة في الاقتصاد، فوفقا لدراسة أجراها عشرات الباحثين لسنة 1998، يمكن ملاحظة أن 43% من إجمالي الأضرار البيئية ناجمة عن استهلاك النفط، 27% ناجمة عن استهلاك الفحم، 20% ناجمة عن استهلاك الغاز الطبيعي. هذا مجعل مسألة الحفاظ على البيئة في مقدمة أولويات السياسات الطاقوية للبلدان والمنظمات العالمية وهو ما شكل تحدي كبير للنفط مستقبلا.

المبحث الثاني: السوق النفطية والسياسات التسعيرية المعتمدة فيه

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة والتي أدت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات الطبيعة الخاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

وتعتبر سياسة التسعير من العمليات المعقدة وصعبة الفهم الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط. فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لتعريف السوق النفطية والاطراف الفاعلة فيه ثم التعرف على السياسات التسعيرية المعتمدة فيه، من خلال المطالب الموالية:

- السوق النفطية والأطراف المؤثرة فيه؛
- السياسات التسعيرية للنفط.

المطلب الأول: السوق النفطية والأطراف المؤثرة فيه

إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي كان دافعا قويا لها لحماية هذه الثروة نظرا لأهميتها على المستوى العالمي والدولي، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف السوق النفطية، أهم أنواعها وكذا الأطراف الفاعلة فيه.

1- تعريف الأسواق النفطية وأنواعها

يتم تعريف السوق النفطية، أنواعها، من خلال الآتي:

1-1- تعريف السوق النفطية

يمكن اعطاء عدة تعاريف للسوق النفطية والتي وردت حسب المختصين والخبراء كما يلي:

"هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف أن للأسواق ثلاث عناصر

أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق".[1]

"هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه الأسعار".

وتعرف أيضا: "هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، وهناك عومل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية".[2]

ومما سبق يمكن استخلاص تعريف للسوق النفطية: "هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالنفط وذلك طبقا لقانون العرض والطلب".

1-2- أنواع الأسواق النفطية العالمية

تصنف الأسواق النفطية العالمية إلى عدة أنواع مختلفة، ويمكن ذكر أهمها في ما يلي:

1-2-1- الأسواق الفورية

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من الفوائض النفطية بأسعار منخفضة، وحتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب خارج اطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر.

1-2-2- الأسواق المستقبلية

تعتبر الأسواق المستقبلية ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنعكس إلا في ظل أسعار تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، ولم يعد يقتصر التعامل في الأسواق المستقبلية على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بها يحقق مصالهم.[3]

1- فتحي أحمد الخولي، (1998): **اقتصاديات النفط**، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ص: 140.

2- محمد أحمد الدوري، **المصدر سبق ذكره**، ص: 142.

3- مجلد ميلود، (2002): **الجباية البترولية لعقود البحث والانتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 70.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق وهما: [1]

1-2-2-1- الأسواق النفطية المادية الآجلة

تعمل مثل الأسواق الفورية لكن بآجال أطول من 15 يوما، ويتم العملية بالتراضي لسعر معين ويتم التسليم في أجل لاحق.

1-2-2-2- البورصات النفطية

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 في نيويورك، وقد عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط في القرن الماضي، إذ يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو مشتقاته.

إذ توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي:

- ✓ سوق نيويورك للتبادل التجاري NYMEX؛
- ✓ سوق المبادلات النفطية بلندن TPS؛
- ✓ وسوق سنغافورة النقدي العالمي Simex.

2- الأطراف الفاعلة في السوق البترولية

يمكن تقسيمها إلى قسمين: تلعب الشركات النفطية العالمية دورا رئيسيا في مجال المحروقات، اذا تؤثر بشكل رئيسي على سلوك الأسواق النفطية ونذكر أهمها فيما يلي:[2]

2-1- من ناحية الدول المنتجة

من ناحية الدول المنتجة للنفط نميز بين نوعين:

2-1-1- الأوبك OPEC

هي منظمة الدول المصدرة للبترول Countries Exporting Organisation of the Petroleum، وتختصر OPEC، وهي منظمة عالمية تضم اثني عشرة دولية تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخليها. حيث بسعي أعضائها لزيادة عائداتها النفطية في السوق العالمية، وتمتلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40 بالمائة من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي،

1- مجلد ميلود، (2002): **المصدر سبق ذكره**، ص: 70.

2- أمينة مخلفي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 331.

تأسست في أيلول عام 1960 في بغداد، وكانت الدول المؤسسة هي العراق والسعودية والكويت وفنزويلا وإيران، ومقرها في فيينا.[1]

2-1-2- الدول المنتجة خارج الأوبك

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول أوائل 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فبادرة مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة الغير الأعضاء في الأوبك للاجتماع، فعقدة يوم 1988/03/08 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، انغولا، الصين، ماليزيا، كما وشاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق البترولية وان حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ المواقف إيجابية مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي والذي أطلق عليه اسم الدول "المستقلة المصدرة للبترول".[2]

2-2- من ناحية الدول المستهلكة

2-2-1- الوكالة الدولية للطاقة(IEA)

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير، وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، كما تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق النفطية.

تأسست المنظمة سنة 1973 من16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط في15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة لـــ Oecd، وأن يكون مركزها باري.

2-2-2- الشركات البترولية العالمية

سيطرت على إنتاج وتجارة النفط في البداية مجموعة من الشركات الأمريكية منطوية تحت شركة "ستاندرد أويل" ثم تفرعت عنها، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أول دولة ازدهرت فيها الصناعة النفطية.

لتلتحق بعد ذلك بعض الدول الأوروبية في محاولة منها لعدم تفويت فرصة الاستغلال والسيطرة على البترول وحتى لا تترك هذا المجال الاستراتيجي للولايات المتحدة فقط، وهوم ما

1- رضا عبد الجبار الشمري، (2014): **الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 382.

2- خديجة كتوس، **المصدر سبق ذكره**، ص: 16.

أدى إلى تكوين عدد من الشركات كان من أبرزها "بيبي- BP" و"شل" لتكون هاتان الأخيرتان مع شركات "ستاندرد أويل" "كارتل" أطلق عليها اسم الشقيقات السبع. [1]

ويوضح الشكل الموالي كبار منتجي النفط في العالم مع قائمة من الشركات الكبرى الحكومية وغير الحكومية. الناتج مقدر بملايين البراميل في اليوم.

الشكل رقم(01): كبار النفط

المصدر: https://ar.rt.com/iwgc, 22/04/2018, 17:30

1- خديجة كتوس، **المصدر سبق ذكره**، ص: 17.

المطلب الثاني: السياسات التسعيرية للنفط

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير البترول ومن خلال هذا المطلب سنلقي الضوء على مفهوم السعر البترولي وأنواعه، ثم التطور التاريخي لأسعار البترول بالإضافة إلى طرق ومراحل التسعير.

2- مفهوم السعر البترولي وأنواعه

سيتم تعريف سعر النفط وذكر أنواعه، من خلال الآتي:

1-1- مفهوم السعر البترولي

لقد وردت العديد من تعاريف سعر النفط باختلاف الكتاب، ولكنها تصب في معنى واحد.

✓ البعض عرف سعر النفط على أنه: "هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى بفعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا".[1]

✓ ويعرفه البعض الآخر على أنه: "سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التعبير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هذا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".[2]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول" أن سعر النفط هو القيمة النقدية لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

1-2- أنواع السعر البترولي

لسعر لبترول أنواع عدة أبرزها ما يلي:

1- محمد أحمد الدوري، **المصدر سبق ذكره**، ص: 194.

2- حسين عبد الله، (2006): **مستقبل النفط العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 204.

1-2-1- السعر المعلن (السعر الرسمي)

يقصد بها سعر برميل البترول المعلن رسميا من طرف الشركات البترولية أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندارد أويل.

1-2-2- السعر الفورية

وهو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر عن القيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.[1]

1-2-3- السعر المحقق

هو عبارة عن السعر المحققة لقاء تسهيلات أو تسهيلات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري.

1-2-4- سعر الإشارة أو السعر المعول عليه

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.[2]

1-2-5- سعر التكلفة الضريبية

وهو السعر المعدل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العامة في البلدان ومناطق العالم البترولية مضافا إيه عائدا تدفعه هذه الشركات البترولية بشراء البترول الذي تستخرجه من الأراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ تكلفة الاستخراج مضافا إليه عائدا أو ريعا متمثلا في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات الدول، لذلك يعتبر السعر أساسي في تعاملات السوق، لان البيع بسعر أقل منه يعني هذا البيع خسارة. .[3]

1- **المصدر سبق ذكره**، ص ص: 197-198.

2- العمري علي، (2008): **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص: 4-5.

3- سالم عبد الحسن رسن، (1999): **اقتصاديات النفط**، ط1، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص ص: 192-193.

1-2-6- سعر مستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم من تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.[1]

3- التطور التاريخي لأسعار البترول

إن المطلع على تاريخ تطور أسعار النفط يلاحظ انه لم يخضع لوتيرة ثابت وإنما وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرة أنواع عديدة لسعر النفط كل حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

لقد مرت أسعار النفط بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وهو ما سيتم عرضه فيما يلي:

2-1- قبل 1970

لقد سيطرة على الصناعة النفطية منذ اكتشافه عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت السوق النفطية باحتكار القلة، حيث أخذ الكرتال النفطي على عاتقه مهمة تقييم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول المنتجة و المستهلكة على حد سواء، اذ تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي، وهما:

- ✓ نقطة أساس وحيدة للتسعير؛
- ✓ الخليج العربي نقطة أساس ثابتة للتسعير.

2-2- التطور التاريخي لأسعار النفط من 1973 – 1985

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.9 – 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل التسعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11- 13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.[2]

1- نواف الرومي، (2000): **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، ط1، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 2000، ص: 27.

2- قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): **أهمية النفط في الاقتصاد واستجارة الدولية – النفط السوري نموذجا –**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ص: 136.

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة، فبعد أزمة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت، وبعد ذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار ليتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا وتزايد التضخم النقدي العالمي.[1]

وفي عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[2]

2-3- التطور التاريخي لأسعار النفط لفترة 1986- 2000

شهدت الأسعار في هذه المرحلة انخفاضا خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين عام 96/86 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الإنتاج في الأوبك في تلك المدة.[3]

وفي سنة 1998 تعرضت دول أسيا إلى أزمة اقتصادية أثر على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفاض السعر إلى حدود 12. دولار للبرميل.

1- ضياء مجيد الموسري، (2005): **ثورة أسعار النفط – 2004-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 11.

2- صديق محمد عفيفي، (2003): **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص: 275.

3- ضياء مجيد الموسوي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 12.

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفاض معدل النمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998.

ومع بداية سنة 1999 تحسنت الوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.[1]

2-4- التطور التاريخي لأسعار النفط 2001 -2015

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر برميل الأوبك 23.1 دولار للبرميل، لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001.[2]

وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الاوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.[3]

وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل.[4]

وفي سنة 2007 و80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي.

وخلال هذه الفترة اتجاه أسعار النفط الخام نحو الانخفاض بشكل متزايد، حيث انخفضت الأسعار من 75 دولار للبرميل عام 2011 إلى 70 دولار للبرميل عام 2012، ثم إلى 62 دولار للبرميل عام 2013، ثم أخيرا ما بين 62- 58 دولار للبرميل في ديسمبر 2014.

1- تقرير الامين العام لمنظمة الأوبك، (سنة2001)، العدد 28.

2- تقرير منظمة الاوبك، (2002)، العدد 29.

3- ضياء مجيد الموسوي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 14.

4- زغبي نبيل، (2011): **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، رسالة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص: 23-24.

وهذا الاتجاه النزولي في أسعار النفط كان له آثار اقتصادية سلبية على الدول المنتجة من حيث الانخفاض الشديد في الفوائض من الأموال النفطية.[1]

وقد شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضا كبيرا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة اوبك خلال عام 2015 إلى 49.5 دولار للبرميل، وهو أقل مستوى له عند عام 2015، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة أثرت بشكل مباشر على أساسيات السوق المتمثلة في الطلب والعرض.[2]

4- طرق ومراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرة وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية و الاقتصادية بالإضافة الى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ انه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها:

3-1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939)

تقسم هذه المرحلة بدورها الى ثلاث مراحل:

3-1-1- مرحلة التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة

لقد تم تبنيه في الغالب من طرف الشركات الاحتكارية التي تنتج منتوج تكون تكاليف شحنه تكون مرتفعة، ويقصد بها أن يتم اتفاق الشركات الاحتكارية على نقطة كنقطة أساس أو نقطة انطلاق، ويتم تسعير السلعة على أساس عوامل الإنتاج مضاف إليها مصاريف الشحن المحسوبة من نقطة الساس المرجعة.[3]

3-1-2- مرحلة التسعير حسب نقطة الساس المزدوجة

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافا غليه اجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

1- عبد المطلب عبد الحميد،(2015): **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص: 311.

2- تقرير الامين العام لمنظمة الأوبك، (سنة2015)، العدد 42.

3- إدريس أميرة، (2016): **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**، رسالة دكتورة، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 112.

3-1-3- مرحلة التسعير على حسب نقطة الأساس الواحدة المتعادلة

أصبح يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه ميناء ساوكمين بغرب انجلترا.[1]

خلاصة الفصل الأول

يمثل النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، وهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية والسياسية، وهو من الدعامات التي تركز عليها الحضارة الانسانية، حيث تتمتع الصناعة النفطية بجملة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها وتتمثل في الكثافة العالية من رأس المال و التكنولوجيا العالية، وازدياد التركز الانتاجي في عدد قليل من البلدان، والطابع الاستنفاذي للنفط ورغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة، إلا أن النفط سيبقى حتي المدى المنظور من اكثر أنواع الوقود المستهلكة ولقد أدت أهمية النفط الى ان تكون أسعاره محل اهتمام وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الاسعار، حيث أصبحت السياسة التسعيرية مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار.

1- خديجة كتوس، رفيدة نويرة، (2017): **انعكاسات تقلبات البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015**، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، ص: 23.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أثر الصدمات النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

تعتبر النفقات العامة والإرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، تلك السياسة التي تتبعها الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة للنظامين الاقتصادي والمالي حيث ترتبط هذه الاخيرة بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة.

كما تعد اسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة في الموازنة العامة، حيث تقوم السياسة المالية العامة في الدول المصدرة للبترول بشكل أساسي بتحويل الإيرادات المحققة من استغلال ثروة النفط إلى قرارات خاصة بالإنفاق، وبذلك فإن تقلب أسعار النفط – واستمرار صدمات أسعاره– يتسبب في درجة عالية من عدم اليقين بشأن الإيرادات الحكومية. وإذا كانت إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط مرتبطة مباشرة بالمداخيل النفطية الخارجية فليس ثمة شك من ان النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم تلك العائدات، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى نابعة بشكل عام من تحركات أسعار البترول، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في الأرصدة المالية لمجموعة الدول المصدرة للنفط. وعليه ومن خلال هذا الفصل وبناء على أهمية الموازنة العامة في تحديد مصار اقتصاد الدول المصدرة، سيتم تخصيص مبحث يتم فيه عرض مفهوم الموازنة العامة وركنيها– الايرادات والنفقات–، كما سيتم أيضا تخصيص مبحث لتحليل الاثار الايجابية والسلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، وذللك من خلال المبحثين المواليين:

- مفاهيم عامة حول الموازنة العامة، النفقات والايرادات؛
- انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة لنفط.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة، النفقات والايرادات

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الرئيسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، لذلك ترتكز أسس اعدادها في عملية المفاضلة بين المشروعات والبرامج المتاحة وتوزيعها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام الموارد.

نظرا لأهمية الموازنة العامة للدولة باعتبارها الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط التنموية للاقتصاد، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى جملة من المفاهيم: بداية بمفهوم الموازنة العامة للدولة وانواعها، والمبادئ والمراحل التي مرت بها، ثم سنتطرق لتعريف النفقات العامة للدولة وتقسيماتها ومعرفة ظاهرة تزايد النفقات وأسبابها، وكذا الايرادات العامة للدولة وفق المطالب الموالية:

- الموازنة العامة لدولة؛
- النفقات العامة لدولة؛
- الايرادات العامة لدولة.

المطلب الأول: الموازنة العامة لدولة

لقد ارتبط مفهوم الموازنة العامة للدولة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، اذ تمثل خطة الدولة والوثيقة الأساسية لماليتها ونشاطاتها خلال سنة مالية قادمة.

وهذا ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا المطلب.

2- مفهوم وأنواع الموازنة العامة لدولة

يتم إبراز أهم التعاريف التي وردة في الموازنة العامة ثم ذكر أنواعها من خلال ما يلي:

1-1- مفهوم الموازنة العامة:

لقد وردت تعاريف مختلفة للموازنة العامة بعضها ركزت على الجانب المالي للموازنة العامة وبعضها ركزت على الجانب السياسي وأخرى نظرت اليها من عدة زوايا.

فقد عرفها القانون الفرنسي بانها:" بأنها الصيغة التشريعية التي تقدم بموجبتها أعباء الدولة وواردتها ويأذن بها، ويقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعتبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية من المرسوم الصادر في جوان 1956"[1]

كما تعرف بأنها برنامج مالي لسنة مالية قادمة تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقق نشاطها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[2]

كما تعرف الموازنة بأنها: أداة لتوزيع الإيرادات وتخصيصها بين القطاعات الانتاجية والاقتصادية المختلفة من زاوية محدودية المصادر وقدرتها، وأداة تسعى لتحقيق أكبر انتاجية ممكنة باستعمال الموارد المحدودة من زاوية الكفاية الاقتصادية والادارية، ومن زاوية النمو تعتبر الموازنة العامة وسيلة لاستثمار الأموال على أفضل وجه يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأما من زاوية العدالة الاجتماعية فالموازنة هي أداه فعالة لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني، وهي من الزاوية السياسية سجل لنتائج الصراع والتفاوض السياسي، وخلاصة للعملية السياسية وما تتضمنه من اولويات وأهداف وسياسات وتوجيهات، كما تعتبر الميزانية العامة من المنظور التخطيط هي خطة مالية قصيرة الاجل.[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الموازنة العامة هي عبارة عن بيان يتضمن تقديرات إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة وذلك لتحقيق أهداف معينة.

1-2- أنواع الموازنة العامة لدولة

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل حيث كانت وليدة عدة أنواع من الموازنات، سيتم ذكرها فيما يلي:

1-2-1- موازنة البنود

لقد بدا تطبيق موازنة البنود أو الموازنة التقليدية في عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أول شكل لها، حيث تمتاز بالسهولة والبساطة في اعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، ويتمثل الهدف الرئيسي في تبويب وتقسيم موازنة الدولة في تحقيق الرقابة الحسابية من خلال تحديد مستويات كل وحدة حكومية في تنفيذها.

1- محمد طاقة، هدى الغزاوي، (2010): **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسير، عمان، ص: 167.

2- أعاد محمد القيسي، (2008): **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الثقافة، عمان، الاردن، ص: 89.

3- لعمارة جمال، (2004): **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، ص: 8.

وفقا لما أقرته السلطة التشريعية وبما لا يخالف القوانين واللوائح السائدة، وبالتالي فهي موازنة تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وبتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، ويتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها.[1]

1-2-2- موازنة البرامج والاداء

تتمحور الفكرة الرئيسة لهذا النوع من الموازنات على معرفة حجم النتائج الأعمال الحكومية ومقارنتها بالتكلفة المالية والزمنية والجهد الانساني والموارد اللازمة لإنجاز تلك الأعمال، حيث ظلت موازنة الأداء محافظة على مبدأ الرقابة على الانفاق العام بالتركيز على رقابة نتائج الأهداف الموضوعية بدلا من التركيز على رقابة أوجه الانفاق العام كما هو الحال في موازنة التخطيط والبرمجة.[2]

1-2-3- موازنة التخطيط والبرمجة

ان موازنة التخطيط والبرمجة تعد تطورا في الموازنة قياسا بموازنة الأداء وتم التوجه نحو الأخذ بهذه الأخيرة نتيجة لتطور دور الدولة، وزيادة درجة تدخلها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بحيث لم يعد الأمر يقتصر على التركيز على الانجازات التي تتحقق من خلال الاخذ بموازنة الأداء، وترشيد الأداء الحكومي الذي يتم عن طريقها وبالشكل الذي يبرز معه الحاجة الى ترشيد سياسات الحكومة المالية وفي اطار سياستها الاقتصادية عن طريق التوجه نحو تحديد الاهداف على أساس أولويتها وفي اطار المفاضلة بين البرامج البديلة لتحقيقها.[3]

1-2-4- موازنة الأساس الصفري

برزت فكرتها في الولايات المتحدة الامريكية عام 1962م، حيث يقوم هذا الاسلوب على وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات حيث أن يبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر الى تقديرات العام السابق أو حجم النشاط السابق أو حق اذ كان هذا البند موجودا سابقا وطريقته لأداء المتبعة في السابق، بل توضع التقديرات وقت الظروف المتوقعة وليس مجرد التغيير في التكاليف من عام لآخر كما هو الحال في الأساليب التقليدية للموازنة، ولا يعني هذا الأساس أنه عند إعداد الموازنة تبدا من الصفر إنما يقصد

1- طارق الحاج ،(2008): **المالية العامة**، دار الصفاء، عمان، ص: 150.

2- **المصدر نفسه**، ص: 151.

3- فليح حسن خلف، (2008): **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث لنشرة والتوزيع، عمان، الاردن، ص: 319.

أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والتشريعات.

1-2-5- الموازنة التعاقدية

لقد كانت أول محاولة لتطبيقها في وزارة المالية النيوزيلندية في عام 1996، وهي محاولة اعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية، بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام) بغرض الفوز بها من متعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب شرط أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها.[1]

2- مبادئ الموازنة العامة

تخضع علية إعداد الموازنة لعدة مبادئ، كما وتمر بمجموعة من المراحل خلال السنة المالية والتي سيتم التعرض اليها فيما يلي:[2]

2-1- مبدأ الوحدة

يقصد به أن تدرج جميع الايرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة واحدة حتى يتسنى للسلطة التشريعية ولكل يطلع على موازنة الدولة التعرف وبسرعة على أهدافها المستقبلية وعلى بنود الايرادات والنفقات في وقت واحد، وفي نهاية الأمر يظهر ان كانت الموازنة متوازنة أم بها عجز أو فائض المالي لدولة.

2-2- مبدأ عدم تخصيص الايرادات

والذي يستلزم عدم تحصيص ايراد معين لمواجهة نفقة معينة، بل تجمع كل الايرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصارف التي تدرج بها كل النفقات بمعنى آخر، اذ ينبغي أن تخصيص جميع موارد الدولة لتمويل جميع النشاطات التي تقوم بها، ويؤدي الاخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي الى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة.

2-3- مبدأ تسوية الموازنة

1- فليح حسن خلف، **المصدر سبق ذكره**، ص: 321.

2- محمد شاكر عصفور، (2008): **أصول الموازنة العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ص: 38.

يجب أن يتم التحضير والاعداد للمصادق على النفقات العامة وارداتها بصورة دورية أي كل سنة، وأن الميزانية العامة يتعين أن تقرها السلطة التشريعية سنويا، وفي حالة مالم تصادق عليها الحكومة فإنها لا تستطيع انفاق أي مبلغ، والحقيقة أن المبررات الأساسية لقاعدة سنوية الميزانية تكمن في اعتبارات سياسية أساسا، حيث تؤمن استمرار الرقابة السياسية التي تفرضها السلطة التشريعي على أعمال السلطة التنفيذية.

2-4- مبدأ عمومية الموازنة

تعني هذه القاعدة أن تظهر جميع تقديرات النفقات والايرادات العامة في وثيقة واحدة دون اجراء مقاصة واحدة دون الاثنين، واذا كان مبدأ وحدة الموازنة يهدف الى اعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة، فان مبدأ العمومية يهدف الى أن يسجل في هذه الوثيقة بالتفصيل كل تقدير لنفقة أو ايراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق وبين الايرادات.[1]

2-5- مبدأ توازن الميزانية

يعد هذا المبدأ أحد مرتكزات النظرية التقليدية وهي التوازن المستوى بين النفقات العامة بشكل مطلق، واعترت أن حسن الادارة المالية يستلزم التوازن بين الجانبين بين جانبي الموازنة (النفقات، الايرادات) من جهة، والى الرغبة في تفادي مخاطر العجز في الميزانية وما قد يترتب على تغطية من آثر تضخمي أو فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة أخرى.[2]

3- مراحل اعداد الموازنة العامة لدولة

سيتم تقسيم الموازنة العامة الى اربع مراحل كما يلي:

3-1- مرحلة التحضير والاعداد

تعتبر المرحلة الاولى في دورة الموازنة العامة، وبالتالي فهي عملية ادارية بحته تختص بها السلطة التنفيذية في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وهياكلها الاقتصادية والسياسية، حيث تقع على السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ومن حق الحكومة ان تضع من السياسات والبرامج ما تراه في ظل الظروف الاقتصادية، السياسية والمالية السائدة كفيلا بتحقيق هذه الاهداف، وان تطالب الحكومة بكل ما تراه ضروريا لتنفيذ برامجها وسياساتها والقيام بوظائفها، ولما

1- محرزي محمد عباس، (2003): **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 399.

2- محمد شاكر عصفور، **المصدر سبق ذكره**، ص: 40.

كانت الموازنة العامة الترجمة المالية الفنية لتلك البرامج والسياسات فان من حق السلطة التنفيذية أن تقوم بالإعداد والتحضير للموازنة العامة.[1]

3-2- مرحلة الاعتماد

وهي المرحلة الثانية في دورة الموازنة العامة، وتكون من اختصاص السلطة التشريعية التي تقع عليها مسؤولية التحقيق من سلامة البرامج والسياسات الحكومية عن طريق اعتماد مشروع الموازنة ومتابعة تنفيذها لتأكد من حسن الاداء باستخدام أساليب الرقابة المالية.[2]

3-3- مرحلة التنفيذ

تبدأ هذه المرحلة بعد اقرار الموازنة من السلطة التنفيذية والتشريعية ومن ثم تبدأ أجهزة الدولة المعنية بتنفيذ أعمالها في ضوء ما جاء في قانون الموازنة العامة، والتنفيذ يعني قيام أجهزة الدولة المسؤولة عن تقديم الخدمات لأفراد المجتمع بالمطلوب منها في هذا المجال والانفاق حسب ما جاء في الموازنة العامة كما يعني قيام الاجهزة المسؤولة عن تحصيل الايرادات المطلوب منها وتحصيلها حسب ما جاء في قانون الموازنة هذا الامر يجعل عملية التنفيذ مخططة سلفا ويسهل الرقابة على الايرادات والنفقات من حيث الكم والنوع والأسلوب والمتبع في الانفاق أو التحصيل مما يمكن من تحديد الانحرافات وأسبابها ومحاسبة الجهات التي منحت سلطة التنفيذ في حالة تقصيرها.[3]

4- مرحلة المراجعة أو الرقابة

تتزامن مع مرحلة التنفيذ، والهدف منها ضمان التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من ايرادات ونفقات، وللمحافظة على المال العام من أي تلاعب وللتأكد من تحقيق الأهداف المخلفة للموازنة العامة.

تبين مما سبق أن الموازنة العامة تمر بمراحل زمنية متداخلة ومتعاقبة حيث تنقسم الى مرحلة الاعداد والتحضير التي تتولاها السلطة التنفيذية ومرحلة الاعتماد فهي مخولة للسلطة التشريعية، ثم مرحلة

1- خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، (2007): **المالية العامة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، ص: 300.

2- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **المصدر سبق ذكره**، ص ص: 300-301.

3- عادل أحمد حشيش، (2006) : **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص: 181.

التنفيذ التي يتم فيها تحصيل الايرادات العامة وصرف النفقات العامة بالإضافة الى مرحلة الرقابة التي تزامنت مع المرحلة الأخيرة الهدف منها مراقبة بنود الموازنة.[1]

المطلب الثاني: النفقات العامة للدولة

تمثل النفقات العامة ركنا أساسيا في الموازنة العامة لدولة، فهي أداة تساعد الدولة على ممارسته نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة، ولها دور بارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فمن خلال هذا المطلب سنتعرض إلى مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها، وكذا ظاهرة تزايد النفقات وأسبابها.

3- مفهوم النفقات العامة وتقسيمتها

ويتم ابراز أهم تعاريف النفقات العامة وتقسيمتها من خلال ما يلي:

1-1- مفهوم النفقات العامة لدولة

يوجد مجموعة من التعريفات لنفقات العامة سيتم التعرف الى أهم هذه التعريفات في ما يلي:

النفقات العامة: "هي تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة."[2]

كذلك تعرف بأنها: " هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام من أجل تحقيق منفعة عامة".[3]

ومنه يمكن استخلاص أن النفقات العامة على انها مبلغ من المال تقدمه الدولة من أجل تحقيق منفعة عامة.

1-2- قواعد النفقات العامة

تقتضي سلامة مالية الدولة التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد عند قيامها باحترام المبادئ والقواعد، تحقق اشباع الحاجات العامة وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

1- **المصدر نفسه**، ص: 182.

2- خالد شحاته الخطيب واحمد زهير شامية، **المصدر سبق ذكره**، ص: 53.

3- عبد المنعم فوزي، (1971): **المالية العامة والسياسة المالية**، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ص: 41.

1-2-1- قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية.[1]

1-2-2- قاعدة الاقتصاد

إذ يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة، وباختصار فان ضبط الاقتصاد يعني استخدام أقل نفقة ممكنة للأداء نفس الخدمة.[2]

1-2-3- قاعدة الترخيص والتقنين

الترخيص هو ما يميز النفقة العامة ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المتخصصة بالتشريع، أما تقنين النشاط الانفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الميزانية والقوانين المالية، ويعد الضامن لتحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة ويتمثل في درجة احترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها.[3]

4- ظاهرة تزايد النفقات وأسبابها

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر استدعت انتباه الاقتصاديون وخصوصا مع زيادة الدخل الوطني وتعود ظاهرة ازدياد النفقات العامة وتوسيع حجمها إلى أسباب وعوامل ظاهرية وحقيقية.

2-1- الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا دون أن يقابلها زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها.

1- طاوس قندوسي، (2014): **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ص: 24.

2- سوزي عدلي ناشد، (2009): أساسيات المالية العامة والنفقات العامة- الإيرادات العامة -الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص: 55.

3- محمد طارق، هدى الغزاوي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 35.

وتتمثل في انخفاض قيمة النقود وتغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع مساحة الدولة.[1]

2-1-1- انخفاض قيمة النقود

لقد انتشرت ظاهرة انخفاض قيمة النقود بعدما تخلت الدولة على نظام التغطية الكاملة، فالقوة الشرائية لقيمة العملة تنخفض بشكل كبير عندما ترتفع نسب التضخم وهو ما يستدعي من الدولة صرف مبالغ إضافية من أجل المحافظة على نفس القدر من السلع والخدمات التي كانت تقدمها لأفراد من قبل انخفاض قيمة النقود، وعليه فان انخفاض القدرة الشرائية سببه هو ارتفاع الأسعار وذلك ما يجعل الدولة تزيد من إنفاقها على نفس حجم السلع والخدمات.[2]

2-1-2- تغيير المحاسبة الحكومية "تغيير القواعد المالية"

من النتائج التي أدى إليها التغيير في القواعد الفنية المتعلقة بإعداد الميزانية هي الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة، فقد كانت قاعدة تخصيص الإرادات العامة التي كانت تتبعها بعض الهيئات العامة هي الأصل وما عداها يعتبر استثناء وخروجا على هذه القاعدة ومضمونها، هي أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من النفقات المدرجة في الميزانية العامة للدولة ويطلق على هذا الإجراء اسم صافي الإيراد إذ لا يشكل درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة وبالنتيجة فإنها لا تمثل زيادة حقيقية فيها.[3]

2-1-3- اتساع مساحة الدولة وعدد سكانها

إن زيادة عدد السكان وتوسيع المساحة يضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب يترتب عليها زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام فهذه الزيادة في السكان والتوسيع في المساحات أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على مساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه فالتوسع يكون لسد حاجات السكان الجدد من الخدمات والمنافع وليس لتحسين مستواهم.[4]

2-2- الأسباب الحقيقية

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات من أجل تحقيق أهدافها إلى زيادة كمية الخدمات والبضائع، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع متوسط

1- أعاد محمود القيسي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 53.

2- زينب حسين عوض الله، (2003): **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار الفتح للنشر، القاهرة، ص: 65.

3- فتحي أحمد ذياب عواد، (2013): **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ص: 86.

4- أحمد حمود القيسي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 54.

نصيب الفرد في هذه الخدمات والبضائع، وعليه فهناك أسباب وعوامل حقيقية لازدياد حجم النفقات العامة وهي أسباب اقتصادية، مالية، عسكرية، إدارية، اجتماعية وسياسية.

2-3- الأسباب الاقتصادية

بدأت الدولة في التوسع بمشروعاتها العامة الاقتصادية بكافة أشكالها، وأدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة موارد الدولة وإنتاجها فكان أن توسعت دخول الأفراد وتحسنت مستويات خدماتهم وبالمقابل أدى إلى اتساع دائرة الضرائب والرسوم بحيث سهل على الدولة من اقتطاع مبالغ ضريبية كبيرة عملت على زيادة الإيرادات العامة للدولة، مما دفع إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين والتوسع في نفقات الدولة.

2-4- الأسباب المالية

وتتمثل الأسباب المالية في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسد أي عجز في إيرادات الدولة، حيث أن الحصول على القروض قد دفع الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة والتوسيع في حجم الإنفاق إذ لهذه القروض آثار أدت إلى زيادة حجم الإنفاق حيث أن وضع فوائد القروض وتسديد قيمتها مستقبلا كانت لا تقل أهميته في اتساع دائرة الإنفاق العام.[1]

2-5- الأسباب العسكرية

تعتبر الأسباب العسكرية من الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في العصر الحاضر، فبمجرد الاطلاع على ميزانية الدولة يلاحظ أن أهم فقرات الإنفاق الحكومي هو الإنفاق العسكري، فالتطور المستمر في الأدوات العسكرية والمنشآت، تطلب تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو مرحلة الحرب، بل أن إزالة الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة بناء تعمير ما دمرته الحرب تطلب زيادة في الإنفاق.

2-6- الأسباب الإدارية

أدى زيادة عدد الوزارات والإدارات الجديدة ونشوء الكثير من المرافق إلى زيادة عدد موظفيها وارتفاع تكاليف تسييرها، وبالتالي زيادة النفقات العامة، كما تؤدي الزيادة في عدد الموظفين في الإدارات

1- أحمد حمود القيسي، **المصدر سبق ذكره**، ص ص: 55-57.

إلى تدهور الإدارة الحكومية وتعقيد إجراءاتها بالإضافة إلى التبذير والإسراف الذي يعبر من سمات هذه الإدارة التي كثير ما تضعف كفاءة أجهزة الرقابة.[1]

2-7- الأسباب الاجتماعية

تعتبر الأسباب الاجتماعية من أهم العوامل في تزايد النفقات العامة ومع تطور دور الدولة الذي يهدف إلى ضمان التوازن الاجتماعي وتوفير الخدمات التعليمية، الصحية والسكنية كل هذه الخدمات لابد لها من أموال من أجل تغطيتها، ولقد أدى تطور الوعي الاجتماعي إلى تزايد الالتزامات الحكومية ومسؤولياتها بصورة كبيرة فلقد وضعت العديد من دول العالم برامج اجتماعية من أجل رفع مستوى المعيشي لأفرادها وتقليل درجة التفاوت بين الطبقات الفقيرة من الأسباب الاجتماعية الأخرى لتزايد النفقات المحلية بشتى أنواعها كالنفقات التعليمية، الصحية، النقل، الغاز والكهرباء...الخ.[2]

2-8- الأسباب السياسية

لا يمكن لأي بلد اليوم أن يعيش بمعزل عن المجتمع الدولي ولهذا أقيمت العلاقات الدبلوماسية واتسع نطاق المساهمة العضوية في الكثير من المنظمات الدولية على مختلف الأصعدة، وزادت المشاركات في المؤتمرات واللقاءات الدولية، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية، واستنادا إلى مبدأ الشعور بالمسؤولية تجاه بعض أعضاء الدول.[3]

1- فتحي أحمد ذياب، **المصدر سبق ذكره**، ص: 91.

2- عادل العلى،(1992): **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، ط1، إثراء للنشر، جامعة الملك سعود، الرياض، ص: 65.

3- على محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي،(2001): **المالية العامة**، دار زهران، عمان، الأردن، ص: 129.

المطلب الثالث: ماهية الإيرادات العامة

تعتبر الارادات العامة من اهم العناصر المكونة للميزانية العامة لدولة، اذ تعتمد عليها كمصدر أساسي في تمويل نفقات المختلفة وتسطير سياستها المالية. فمن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على انواعها الايرادات الاقتصادية والايرادات السيادية ومصادر اخرى.

4- الإيرادات الاقتصادية

تعتبر الإيرادات الاقتصادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة ويمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها من حيث إيرادات الدومين والثمن العام.

1-1- الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

سنتطرق من هنا إلى الإيرادات من أملاك الدولة (الدومين) وقد يكون ملك الدولة إلى هذه الممتلكات إما ملكية خاصة أو ملكية عامة.

1-1-1- الدومين العام

يقصد به جميع أموال الدولة المعدة الاستعمال كالطرائق العامة والموانئ والانهار والمتاحف، كما تخضع هذه الاملاك للقانون الاداري، ولا يجوز بيعها أو التصرف فيها بالبيع أو الانجاز، إلا أنه في بعض الاحيان تفرض الدولة بعض الرسوم على المستفيدين من هذه الاملاك لغرض تنظيم استغلالها.[1]

1-1-2- الدومين الخاص

يتكون الدومين الخاص من أملاك الدولة التي تديرها وتستثمرها بصفتها مالكة لها بهدف حصولها على إيرادات للخزينة العامة ونتيجة لتدخلها ولتوسعها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد اتسعت ملكيتها الخاصة وأخذت على عاتقها القيام بالمشاريع الكبيرة كالبريد، الهاتف، الكهرباء المجاري العامة والاتصالات وينقسم إلى ما يلي:

1-1-2-1- الدومين العقاري

يتمثل في مختلف أملاك الدولة من الاراضي الزراعية، المناجم، الغابات والمباني وساهم هذا النوع من الدومين مساهمة خاصة في إيرادات بعض الدول كالعراق.

1- حياة بن إسماعيل، (2009): **الموازنة العامة للدولة**، انتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 21.

1-1-2-2- الدومين التجاري والصناعي

ويشمل المشاريع الصناعية والتجارية كالطاقة والصناعة الثقيلة التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة التي يعجز الافراد عن توفيرها، فهي تحقق إيرادات مهمة للخزينة العامة ومن أبرزها الثمن العام.[1]

1-1-2-3- الإيرادات المالية الدومين المالي

يقصد بالإرادات المالية الأسهم والسندات، وفوائد القروض التي تمنحها الدولة لأفراد والهيئات، والقواعد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في البنوك ولقد قامت أغلب الدول في احتكار الأعمال المصرفية عن طريق امتلاكها بعض أو جميع البنوك في بلادها ومثل هذه السيطرة يؤمن للسلطات العامة السيطرة المطلقة على السياسة النقدية وتأمين إيرادات مالية وذلك عن طريق صناديق الادخار والقروض الممنوحة لأفراد والمشاريع الخاصة، وكذلك من طريق إنشاء بنوك تجارية وصناعية تحقق إيرادات وفوائد كلها تنصب في ميزانية الدولة لتغطية النفقات العامة.

1-1-2-4-الدومين الاستدراجي

ويعني هذا الدومين استخراجات المناجم والمحاجر، وأبار البترول والغاز الطبيعي وغيرها حيث تعتبر إيرادات هذا النوع من الدومين من أهم إيرادات التي تعتمد عليها الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية.

1-1-2-5- الدومين الزراعي

يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية والأراضي.[2]

5- الإيرادات السيادية

الإيرادات السيادية هي تلك الايرادات التي تفرضها الدولة على الأفراد جبرا ويكونوا ملتزمين على القيام بها وتتمثل في الضرائب والرسوم، الغرامات، الاتاوات القروض والقروض العامة وسيتم ذكرها فيما يلي:

2-1- الضرائب

وهي فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة إجبارية ونهائية الي الدولة أو احد هيئاتها، مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة والتعبير عن التضامن الاجتماعي والمواطنة، دون أن يتوقع الحصول على منفعة

1- غازي حسين عناية، **أموال إيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية بدون سنة نشر، ص: 46.

2- المصدر نفسه، ص: 48.

خاصة به، ولقد ازدادت أهميتها لتتعدي كونها مصدرا رئيسيا للتمويل، حيث أصبحت تستخدم في النظم الاقتصادية حيث تعالج الحكومة بواسطتها التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل الوطني وتوجيه الاستثمارات بما يخدم الاهداف العامة.[1]

2-2- الرسم

« يعتبر الرسم من أقدم مصادر الايرادات العامة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ من المال يدفعه الفرد الى الدولة أو لأية سلطة عامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له الدولة ويترتب عليها نفع خاص الى جانب نفع عام».[2]

ويمكن القول أن الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد للدولة مقابل الاستفادة من خدمة معينة تقدمها له.

2-3-الغرامات

« وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات، وليس الهدف منها هو الحصول على ايرادات من أجل تمويل النفقات لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الايرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير المخالفات المرتكبة وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الميزانية العامة للدولة.»

ويمكن أن نستخلص أن الغرامات هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على الأشخاص عند ارتكابهم لمخالفات قانونية، حيث لا تعتبر ولا تصنف الغرامات من الايرادات الأساسية للدولة.[3]

2-4- الاتاوات

هي مبلغ من المال تقوم الدولة بتحديد ويقتصر دفعه علي طبقة معينة من أفراد المجتمع وهي ملاكا لعقارات مقابل عمل عام قامت به الدولة فتترتب عليه منفعة خاصة، فالأصل فيها ان تكون مقابل تحسين الذي أدخل على العقارات في نطاق الأعمال العامة.[4]

2-5- القروض العامة

1- فتحي أحمد ذياب عواد، **المصدر سبق ذكره**، ص: 121.

2- **المصدر نفسه**، ص: 119.

3- نوزاد عبد الراحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج، عمان، 2005، ص: 87.

4- سعيد عبد العزيز عثمان، (2008): **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 112.

تلجأ إليها الحكومة في حالة احتياجها لمبالغ ضخمة في أوجه الانفاق العام، وتعرف على أنها مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو أحد هيئاتها العامة من الافراد المقيمين، مع التعهد برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض التي تعلن عنها بواسطة طرح السندات.[1]

6- مصادر إيرادات أخرى

تتميز بانخفاض أهميتها النسبية بسبب ضالة حجمها وعدم انتظامها وقد تكون غير مقصودة لذاته وتتمثل فيما يلي:

3-1-الإعانات

وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة لمساعدتها في تمويل نفقاتها وتنقسم الي داخلية وهي التي تحصل عليها الحكومة من داخل البلد والخارجية التي تقدمها للدولة من خارجها.[2]

3-2- الاصدار النقدي الجديد

تلجأ إليه الدولة عندما تمر بظروف اقتصادية تتطلب ذلك أو بسب قلة الحصيلة الإرادية من ضرائب ورسوم وقروض، أو بسبب تغطية نفقات بعض المشروعات والتخفيف من بعض الديون.[3]

ويمكن القول ان الدولة تحتاج إلي موارد لتغطية نفقاتها، وتحصل عليها الدولة من مختلف المصادر، والتي تنقسم إلي ايرادات اقتصادية والمتمثلة فيما تمتلكه الدولة من دومين عام ودومين خاص والدومين المالي الذي يشمل محفظة مالية، وارداتها السيادية المتمثلة في الضرائب والرسوم، الاتاوات والقرض العام، وفي ما يخص المصادر الإرادية الاخرى والتي تتمثل في الإعانات والمساعدات واللجوء إلي الإصدار النقدي الجديد والذي تقوم به الدولة عند عجزها عن الإقراض أو زيادة حصيلة الضرائب.

1- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 87.

2- سعيد علي محمد العبيدي، (2011): **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة، عمان، ص: 180.

3- أعاد محمد القيسي، **المصدر سبق ذكره**، ص: 79.

المبحث الثاني: أثر الصدمات النفطية في ظل تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

تعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة على النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة، وبالتالي الوضع الكلي للميزانية، بحيث تشكل إيرادات الجباية البترولية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، لذاك سيتم التطرق إلى أهم الصدمات النفطية كذا الطفرات في ظل تقلبات أسعار النفط بالسوق العالمية ومدى تأثيرها بنود الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، من خلال المطالب الثلاث الموالية:

- علاقة تقلبات أسعار البترول بإيرادات ونفقات الموازنة العامة؛
- تداعيات الإيجابية لطفرات النفطية على الموازنة العامة لدول العربية المصدرة لنفط ؛
- الانعكاس السلبي للصدمات النفطية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

المطلب الأول: علاقة تقلبات أسعار البترول بإيرادات ونفقات الموازنة العامة

سنتناول في هذا المطلب العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وعناصر الميزانية العامة.

3- علاقة تقلبات أسعار البترول بإيرادات الموازنة العامة

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط.

إن المتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسيا منذ بداية العقد الحالي لتصل تقريبا لي 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من طفرات النفطية التي شهدها السوق النفطية العالمية، إذ حققت مداخيل كبري من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في اغلب الدول. [1]

1- أبو فليح نبيل، عاطف عبد القادر، (2008): **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة مستوردة، جامعة فرحات عباس سطيف، ص: 02.

حيث ان التغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية هي نتيجة تقلبات أسعار النفط[1]، وبما أن أسعار النفط غالبا تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فإن حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية[2]، حيث تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدول في النشاط النفطي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة وتطبق على أساس سعر بيع النفط، حيث أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال النفطي.[3]

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم (02): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار البترول على الإيرادات العامة

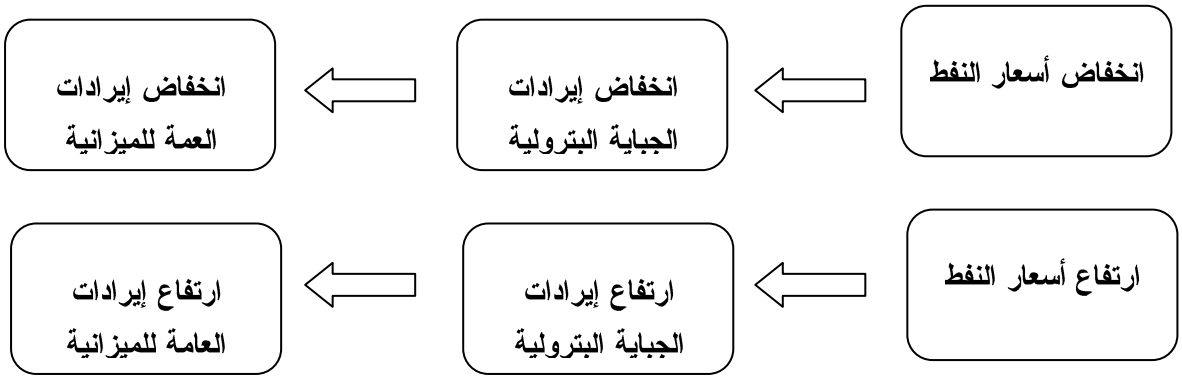

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

4- علاقة تقلبات أسعار النفط بنفقات الميزانية العامة

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم اقتصاديات الدول حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي، انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

1- عصماني مختار،(2013): **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية الفترة2001-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1، ص: 177.

2- أبو فليح نبيل، عاطف عبد القادر، **المصدر سبق ذكره**، ص: 256.

3- عفيف عبد الحميد، (2013/ 2014): **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، ص: 152.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

اذ أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي[1]، وتتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا، بصورة مذمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد[2] أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة(إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط.

الشكل رقم (03): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على النفقات العامة

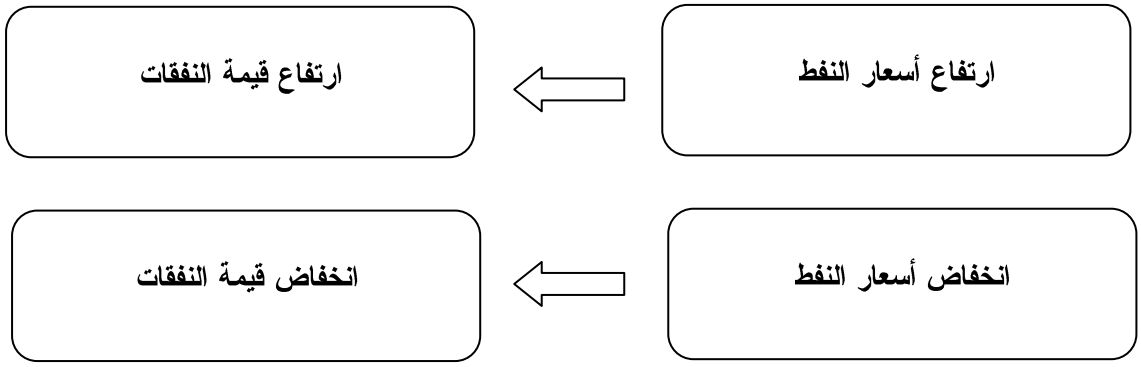

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

1- داود سعد الله، (2000-2010): **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/ 2012، ص ص: 28-29.

2- أبو فليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص: 256.

3- علاقة أسعار النفط برصيد الميزانية العامة

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة وهو الوضع الطبيعي في اي دولة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد. [1]

ومما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية وذلك من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:

الشكل رقم (04): إنعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة

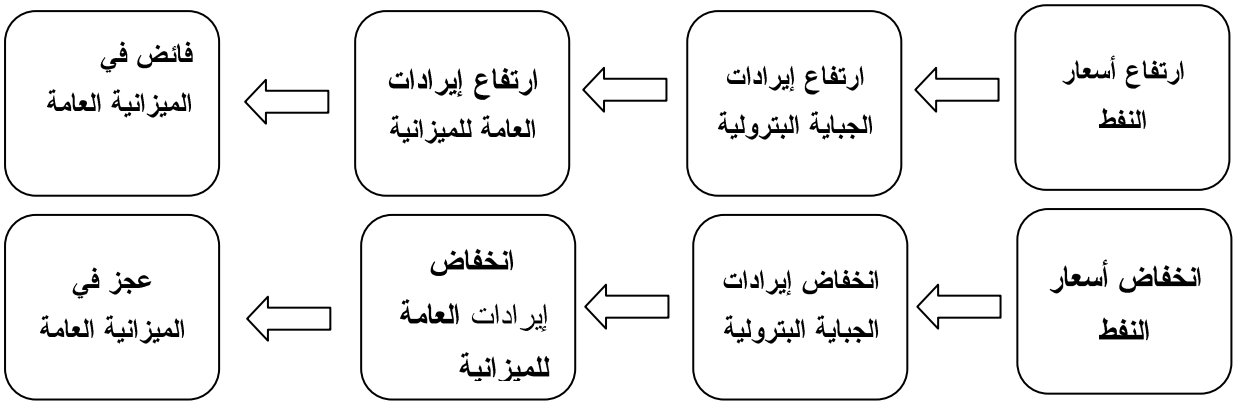

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

1- بصديق محمد، (2009/ 2008)، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، **تخصص التحليل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 117.

المطلب الثاني: تداعيات الإيجابية لطفرات النفطية على الموازنة العامة لدول العربية المصدرة لنفط

لقد شهدت أسواق النفط عدة تغيرات وتطورات كانت نتيجة لتذبذب في الأسعار، خاصة بعد الطفرات النفطية التي شهدها اقتصاديات العالم، إذ عرفت العالم ثلاث طفرات هي: 1973، 1979 والطفرة الثالثة التي بدأت سنة 2002 وعرفت ذروتها 2008 ثم تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية، اذ اسهمت هذه الطفرات في زيادة عائدات الدول المصدرة للنفط التي تم توريدها إلى ميزانياتها العامة.

1- الأثر الإيجابي للطفرتين الأولى والثانية على الموازنة العامة لدول العربية المصدرة للنفط (1973 و1979)

لقد أدت التطورات الهامة في صناعة النفطية تطورات هامة مع بداية السبعينات وكذا تفاعلا مع حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة، حيث ارتفعت أسعار البترول من 3.1 دولار للبرميل سنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة1974، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974-1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل سنة 1980 مما أدى إلى انفجار طفرة نفطية ثانية، وقد كان لها اثر على اتجاه السياسة المالية للدول العربية المصدرة للبترول.[1]

لقد ارتبطت مراحل النمو السريع في اقتصاد الدول العربية الريعية بهذه الطفرات النفطية الثلاث، التي تعني تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط والتي ادت الى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

1-1- حجم العوائد النفطية في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة(1973_1982)

لقد تميزت مرحلة ما قبل 1973 بسيطرة الشركات النفطية الاحتكارية على أوضاع صناعة النفط. اذ تضمن مؤتمر الكويت والذي اجتمع فيه ممثلو ست دول أعضاء في الأوبك وقرروا قطع إمدادات النفط العربي كليا عن الدول الحليفة لإسرائيل، إضافة على تخفيض الإنتاج بنسبة25 % مما أدى إلى نفص

1- دحاوي عربية سعاد، (2016/2015): **اثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر 1970-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 76.

المعروض النفطي فتضاعف سعر البرميل الى اربع مرات، واصبح يساوي 11.4 دولار للبرميل سنة 1974، مما ساعد على زيادة العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط بأكثر من 54 مليار دولار.

واستمرت العوائد النفطية في الارتفاع تزامن مع الطفرة الأسعار في عقد السبعينيات حتى سنتي 1980و1981 والجدول رقم (01) يوضح هذه الزيادة في قيمة العوائد، ففي سنة 1974 حقق 54.35 مليار دولار ثم 58.84 مليار دولار سنة 1975، ولقد استمرت هذه العوائد النفطية في الارتفاع حتى وصلة الى 78.28 مليار دولار سنة 1977.

وفي عام 1979 تضاعفت الأسعار مرة أخرى محدثة طفرة سعرية ثانية ازدادت خلالها حجم العوائد المالية العربية، وكانت بداية عصر ذهبي للأقطار العربية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): تطور العوائد النفطية لدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1973-1982)

(مليار دولار)

السنوات / الدول	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
السعودية	16.807	22.574	25.676	37.800	37.800	35.200	57.522	101.4	113.2
الإمارات	10905	8.645	7.706	8.063	8.200	7.700	16.863	18.4	14.9
الكويت	7.843	5.700	83.13	8.697	9.600	10.800	21.291	26.1	10.4
عمان	2.513	5.536	6.000	7.000	7.000	7.200	12.862	19.5	18.8
قطر	1.752	1.802	1.700	2.092	1.900	2.200	3.642	5.3	5.3
الجزائر	10.849	5.999	5.100	7.500	9.500	9.800	15.223	21.9	15.7
ليبيا	3.328	3.299	3.262	3.699	4.288	5.100	7.513	10.6	10.8

المصدر: رضا عبد الجبار الشمري، المصدر سبق ذكره، ص: 111.

الجدول رقم (06): الفوائض المالية العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1974-1981)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	المجموع
المبالغ	36.7	35.7	37.2	33.5	13.2	72.0	86.5	53.9	**368.6**

المصدر: رضا عبد الجبار الشمري، المصدر سبق ذكره، ص: 119.

ومن خلال تفحص الجدول رقم(05) تتضح ضخامة الفوائض المالية بسبب الطفرتين النفطية الاولى والثانية، والتي بلغ مجموعها سنة 1981 ال 368.6 مليار دولار. اذ يتضح انه حدث نمو مضطردا في العوائد المالية النفطية خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات سببه تضاعف أسعار النفط وزيادة الإنتاج والتصدير العربي من هذه المادة.

ثم مابرحت أن تراجعت هذه العوائد الضخمة حتى اختفت بداية من عام 1982 نتيجة لتراجع أسعار كما وترجع حجم الإنتاج من 20.3 مليون برميل يوميا سنة1980 إلى 12.8 مليون برميل في اليوم سنة 1984، وقد هبطت الأسعار من 34.3 دولار للبرميل عام 1981 إلى 13 دولار عام 1986.

وقد نتجه عن الطفرتين الاولى والثانية تشكل وفرات المالية الجدول تراكمية الجدول رقم (06) تسببت في سلوكيات استهلاكية واستيرادية جديدة تستعصى على عمليات التخفيض والتكيف مع أوضاع العسر المالي وتراجع العوائد النفطية، وكانت النتيجة أنه كان من الصعب خفض مستويات الإنفاق عند تراجع أسعار النفط، وبهذا لم يكن هناك مرونة كافية للنفقات العامة في مواجهة نقص الإيرادات العامة.

1-1-1- انعكاس الطفرتين السعرية على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1973-1982)

بعد ان كانت الإيرادات العمة للدول العربية النفطية متواضعة خلال فترة الستينات وما قبلها بسبب تدني أسعار النفط ومحدودية إنتاجه، فإنه وبعد سيطرة الدول المصدرة للنفط على السوق النفطية وتحول هذه الأخير إلى سوق بائعين، وبعد التصحيح السعري لسنة 1973، حدثت طفرة نفطية أولى تلتها طفرة سعرية ثانية 1979، نتجه عنها زيادة كبيرة في حجم الإيرادات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط.[1]

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(07): تطور نسبة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة(1970-1985)

الوحدة: %

الدول	1970	1975	1980	1985
السعودية	34.3	74.1	90.1	42.5
الإمارات	19.1	47.0	42.5	26.2
الكويت	36.5	113.6	97.5	73.4
عمان	40.0	49.6	65.2	38.7
قطر	49.8	76.3	86	46.4
الجزائر	25.4	40.9	38	37.8
ليبيا	51.8	50.3	67.7	36
المتوسط	36.58	64.54	69.58	43.0

المصدر: رضا عبد الجبار الشمري، المصدر سبق ذكره، ص: 111.

1 – جميل الظاهر، عبد الفتاح دندي، (2005): **النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي – الفرص و التحديات المستقبلية** ، مجلة لتعاون العربي العدد113، المجلد 31، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ص: 50.

لقد عرفت نسبة مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط تغيرات مستمر خلال الفترة 1970- 1985، وهذا نتيجة تطورات في أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الاولى والثانية (1973- 1979)، حيث انتقلت نسبة متوسط هذا المؤشر للبلدان العربية المصدرة للنفط من نسبة 36.58% سنة 1970 إلى نسبة 69.58% سنة 1980، ومرد هذا الارتفاع الملحوظ يعود إلى زيادة معدلات نمو الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والناتجة بدورها عن طفرة الأسعار الاولى والثانية، وبسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية لم تتمكن هذه الدول من استغلال الفوائض النفطية للرفع من معدلات نمو الناتج الغير النفطي.

1-1-2- تطور المسار الانفاق للدول العربية المصدرة للنفط على إثر الطفرتين (1973-1979)

لقد عرفت الدول العربية المصدرة للنفط ارتفاعا ملحوظا في حجم نفقاتها العامة مع بداية عام 1973 لتستمر في الارتفاع حتى عام 1982 وذلك تزامنا مع الطفرتين التي عرفتها أسعار النفط في مطلع السبعينات (1973) وأواخر السبعينات (1979) بعد التطورات التي شهدتها السوق النفطية، حيث واكب ارتفاع أسعار النفط زيادة في إنتاجه مما انعكس بالإيجاب على العائدات المالية المتأتية منه على البلدان العربية المصدرة للنفط، حيث ارتفعت العائدات النفطية من مستوى 22.4 مليار دولار سنة 1973 إلى مستوى 197.25 مليار دولار سنة 1981.[1]

حيث استخدمت البلدان العربية العوائد النفطية للتوسع في الإنفاق العام إذ انتقلت قيمة هذا الأخير من مستوى 42.307 مليار دولار سنة 1975 وهو ما يمثل 50% من الناتج المحلى الإجمالي، إلى مستوى 179.970 مليار دولار سنة 1981 وهو ما يمثل نسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجلت النفقات العامة في سنة 1981 ما قيمته 83.2 مليار دولار في السعودية، و 9.2 مليار دولار في قطر، و3.5 مليار دولار في عمان و 13.21 مليار دولار في ليبيا، و 12.37 مليار دولار في الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (07) وقد عكست تلك التطورات بشكل أساسي السياسات التوسعية التي اتبعتها البلدان المصدرة للنفط.

1- جميل الطاهر، (2004): **دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية- لاستهلاك والعائدات البترولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30، العدد111، الكويت، ص: 75.

الجدول رقم(08): تطور النفقات العامة تبعا لتطورات أسعار في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1980-1985)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
أسعار النفط (دولار للبرميل)	36	34.2	31.7	30.1	28.1	27.5
النفقات العامة	124307.66	123751.45	116901.43	125995.9	120381.63.	108977.19

المصدر: رضا عبد الجبار الشمري، المصدر سبق ذكره، ص:211

لقد أدت طفرتين الأسعار التي حدثت في عقد السبعينات وبداية الثمانينات إلى زيادة العوائد المالية النفطية هذا ما شجع مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط لي التوسع في الإنفاق دون أدنى تخطيط مسبق.

1-1-3- انعكاس تطور أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط أثر الطفرتين (1973-1979)

أن انعكاس الطفرتين النفطية الأول والثانية 1973 و1979. جاء على زيادة عائدات البترول التي تم توريدها إلى الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط قد أدى الى تحقيق فوائض مالية كبيرة في تلك الدول، ولقد جاء هذا التحول على إثر التقلبات التي عرفتها السوق النفطية، والجدول ادناه يبين ذلك.

الجدول رقم(09): تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة(1974-1982)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
رصيد الموازنة	12446	11938	14744	15415	5935	26410	59431	34555	20071
سعر النفط	10.4	10.4	11.6	12.6	12.9	29.2	36	34.2	31.7

المصدر: بلقلة ابراهيم، المصدر سبق ذكره، ص: 107.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(OPIC)، تقرير الأمين العام، 2006.

من الجدول أعلاه يتضح أن البلدان العربية النفطية قد حققت فائضا في موازناتها العامة والذي يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في العائدات النفطية على اثر الطفرتين التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة (1973-1981) عرف رصيد الموازنة العامة للدول المصدرة لنفط تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات التي سبقتها حيث سجلت فائض قدر ب12.446 مليار دولار سنة 1974 على اثر التصحيح الأسعار الذي قامة به منظمة الأوبك فارتعت على اثره من 3 دولار للبرميل سنة 1973الى 10.4 دولار

للبرميل في سنة 1974 وقد استم هذا الفائض في الموازنة بوتيرة متزايدة حيث سجلة سنة 1975 فائض قدره 11.93 مليار دولار ثم 14.74 مليار دولار سنة 1976 و15.41 مليار دولار سنة 1977، مما خلق تحسن في الموازنة العامة لمجموعة هذه الدول .

1-2- الطفرة النفطية الثالثة وتداعياتها على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2008)

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة، رغم كل الضغوط التي فرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه الفترة (2000_2008) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر، والحرب الأمريكية على العراق منذ مارس 2003، والأزمة العالمية في سنة 2008 والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية ومنه أسعاره.

1-2-1- تطور الإيرادات العام للدول العربية المصدرة للنفط على اثر طفرة الأسعار خلال الفترة 2000-2008

لقد شهدت الدول العربية المصدر النفط بحلول العقد الأول من القرن الحالي نموا كبيرا في قيمة إيراداتها الحكومية، إذا انتقلت من 2000 إلى مستوى 676.54 مليار دولار سنة 2008، ويعود ذلك في الأساس إلى الطفرة التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة 2002_2008، والتي ترتب عليها زيادات كبير في حجم العائدات النفطية، التي تعتبر الممول الرئيسي لميزانيات هذه المجموعة من الدول، حيث انتقلت العائدات النفطية من 158.35 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 526.77 مليار دولار سنة 2008، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(10): تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دولار*

دولار للبرميل**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة*	159920	137280	134919	175161	228075	320101	401655	458350	67654
أسعار النفط**	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.1
العائدات النفطية*	158359	134530	132963	153531	203531	300171	355842	378589	526773

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، اعداد مختلفة

تبرز العلاقة القوية ما بين الإيرادات العامة وبين أسعار النفط من جهة، والعائدات النفطية من جهة أخرى من خلال تتبع نموها خلال الفترة (2000_2008)، حيث سجلت أعلى عائد سنة 2000 مقدرة بـ 158.35 مليار دولار يوفقها ارتفاع في الإرادات الحكومية قدرة 159.92 مليار دولار. ثم سجلت في سنتي 2001_2002 انخفاضا مفاجئ في الإيرادات الحكومية وذلك تزامنا مع انخفاض العائدات البترولية من 134.53 مليار دولار إلى 132.96 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2001 من 27.6 دولار الى 23.1 دولار سنة 2001 وهذا راجع الى تخفيض الحصص الإنتاجية في إطار منظمة الأوب لإعادة الاستقرار إلى الأسعار والتي حققت تحسنا طفيفا سنة2002.

ولقد شهدت الفترة(2003_2005) وتيرة متزايدة في الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والتي سجلة في عام 2005 تقريبا ضعف ما سجل في سنة 2003، وقد تزامن ذلك مع زيادة العائدات النفطية خلال نفس الفترة والتي انتقلت من 153.53 مليار دولار سنة 2003 إلى 300.17 مليار دولار سنة 2005 والتي تعود هي الأخيرة إلى تزايد المستمر في أسعار النفط والتي انتقلت بدورها من 28.2 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 50.6 دولار للبرميل سنة 2005 ولقد استمرت هذه الزيادات حتى سنة 2006 وسنة 2007.

ولقد سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط لها والمقدرة بـ 676.54 مليار دولار وتزامن ذلك مع أعلى قيمة مسجلة للعائدات النفطية خلال هذه السنة والبالغة ما قيمته 526.77 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى الأرقام الغبر مسبوقة والقياسية والتي سجلتها أسعار النفط والتي لامست سقف 140 دولار للبرميل.

1-2-2- تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط على اثر طفرة الأسعار خلال الفترة 2000-2008

لقد شهدت السوق النفطية في القرن الحالي تغيرات كبيرة نتجها طفرة في الأسعار، الأمر الذي ترتب عنه زيادة كبيرة في العائدات المالية للدول المصدرة للبترول. ولقد اتبعت هذه الدول نتيجة ذلك نفس السياسات التي انتهجتها خلال الطفرتين السابقتين. إذ لجأت الدول العربية المصدرة للنفط إلى زيادة الإنفاق، وفيما يلي الجدول رقم(11) يبين تحركات النفقات العامة وفق لتحرك أسعار النفط والعائدات النفطية.

الجدول رقم (11): تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2008

الوحدة: مليار دولار*

دولار للبرميل**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات العامة*	136342	144013	140546	155900	178644	213319	244891	313934	373331
أسعار النفط**	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.1
العائدات النفطية*	158359	134530	132963	153531	203531	300171	355842	378589	459848

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، أعداد مختلفة.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن سعر برميل النفط قد سجل تراجع بمقدار 4.5 دولار للبرميل سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 والتي قدر فيها سعر البرميل بـــ 27.6 دولار وقد جاء هذا التراجع متأثرة بتداعيات أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة مشله بذلك حركة الأسواق العالمية منها السوق النفطية مسببة تباطؤ في الاقتصاد العالمي، ومع عودة التعافي للاقتصاد العالمي والذي صاحبه ارتفاع في أسعار النفط العالمية فسجلت منحا تصاعدي خلال الفترة 2002_2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال سنة 2002 إلى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 الأمر الذي أدى إلى زيادة العوائد النفطية لهذه الدول محدثة بذلك طفرة سعريه ثالثة، مما أحدث زيادة كبيرة على مستوى النفقات العامة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط.

نتيجة لزيادة العوائد النفطية وذلك بانتقالها من مستوى 140.54 مليار دولار سنة 2002 إلى مستوى 373.33 مليار دولار عام 2008. ويرجع توجه هذه الدول نحو التوسع في الإنفاق خلال هذه

الفترة إلى جهود الإصلاح وتطوير البنية التحتية والتوسع في الخدمات الاجتماعية بهدف تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

ويتبن كذلك من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية موجبة بين النفقات العامة و العوائد النفطية والتي تتناسب بدورها مع أسعار النفط

1-2-3- انعكاس الطفرة النفطية الثالثة على الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2008

إن انعكاس الطفرة النفطية على زيادة عائدات النفط قد أدى إلى تحقيق فوائض كبيرة في الميزانيات العامة للدول العربية المصدرة لنفط وذلك بانتقالها من مستوى 23.578 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 286.68 مليار دولار سنة 2008، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(12): يمثل انعكاس الظفرة النفطية على الموازنة العامة خلال الفترة 2000- 2008

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الموازنة	23578	-6733	-5627	-19261	-49431	-106782	-156764	-144416	286683

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، أعداد مختلفة، 2001_2013.

من الجدول يتضح أنه خلال الفترة 2001-2002 سجلة عجز طفيف في رصيد الموازنة للدول العربية المصدرة للنفط قدر بـــ 67.33 مليار دولار سنة 2001 و56.27 مليار سنة 2002. ثم سجلة خلال الفترة 2003-2006 فائضا كبير في رصيد الموازنة العامة لمجموعة الدول المصدرة للنفط تزامنة هذه الزيادة مع المنحى التصاعدي للسعار برميل النفط والذي ادى بدوره الى ارتفاع الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي لميزانيات هذه الدول، ورغم استمرار طفرة الاسعار والفوائض الناتجة عنها إلا أنها شهدة انخفاض سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 بلغ هذا الانخفاض 114.416 مليار دولار سنة 2007 مقابل 156.76 مليار دولار سنة 2006. والسبب في ذلك يعود الى نمو النفقات العامة لهذه الدول بمعدل أعلى من معدل نمو الايرادات وذلك بفعل التوسع في قنوات الإنفاق العام.

إذن فبفعل طفرة الاسعر والارتفاع الغير مسبوق في برميل النفط سجلت فوائض مالية نفطية ما يقارب الضعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 وذلك جراء تجاوز نمو في إجمالي الايرادات العامة النمو في إجمالي النفقات.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

لقد تبعت وضعية الموازنة العامة للدول العربية النفطية نفس مسار الإيرادات العامة إذ عانت طيلة عقدي الثمانيات وتسعينات القرن الماضي من عجز موازني بعد أن حققت فوائض مالية كبيرة خلال الفترة 1973-1982، وقد جاء هذا التحول على اثر الانهيارات السعرية التي عرفتها السوق النفطية، وهو ما سيتم التعرض له من خلال ما يلي:

1- إنعكاس الصدمة النفطية 1986 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

يوصف عام 1986 بالعام الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد، وبدأ هذا الهبوط اعتبارا من مارس 1985، حيث شهدت السوق النفطية في فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها عدة أطراف لأغراض سياسية واقتصادية. [1]

وقد أدى هذا التراجع في أسعار النفط إلى تراجع في قيمة الصادرات البترولية والتي أثرة على الإيرادات النفطية لتلك الدول فتسببت في حدوث عجز في ميزانيات العامة للمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1-2- انعكاس الصدمة النفطية 1986 على الايرادات العامة للدول المصدرة للنفط

يوصف عام 1986 بالعام الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد، وبدأ هذا الهبوط اعتبارا من مارس 1985، حيث شهدت السوق النفطية في فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها عدة أطراف لأغراض سياسية واقتصادية.

وقد أدى هذا التراجع في أسعار النفط الى تراجع في قيمة الصادرات البترولية والتي أثرة على الايرادات النفطية لتلك الدول فتسببت في حدوث عجز في ميزانيات العامة للمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

1- بيطام ريمة،(2015): **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، ص:77.

1-1-1- حجم العوائد النفطية علي اثر الصدمة النفطية العكسية 1986 للدول العربية المصدرة للنفط

لقد تسبب تسارع انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من الثمانينات وتواصل مستوى الأسعار المنخفضة له خلال فترة التسعينات إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية مما أدى إلى انخفاض مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة.

الجدول رقم (13): تطور نسبة الايرادات العامة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية الصدرة للنفط (1990-1980)

الوحدة: %

السنوات	1980	1985	1990
السعودية	90.1	42.5	35.8
الإمارات	42.5	26.2	31.2
الكويت	97.5	73.4	31.3
عمان	65.2	38.7	45.9
قطر	86	46.4	45.3
الجزائر	38	37.8	29.9
ليبيا	67.8	36	38.3
المتوسط	69.58	43.0	36.81

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، أعداد مختلفة، 1980-1990.

من الجدول يلاحظ ان نسبة مؤشر الايرادات على الناتج المحلي الاجمالي شهدت انخفاض متواصلا خلال الفترة ما بين 1980-1995، إذ انخفض متوسط هذا المؤشر للدول العربية النفطية إلى نسبة 34.04% بعد أن كان قد سجل ما نسبته 69.58% سنة 1980، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية والتي تعود بدورها إلى انخفاض مستويات أسعار النفط وحجم إنتاجه خلال هذه الفترة.

1-2- اثر الصدمة النفطية 1986 على النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (1990-1980)

في الوقت الذي أدت فيه الطفرة المالية إلى تزايد الانفاق بشكل كبير في ظل عدم وجود ضوابط، لم يكن في حساب تلك الحكومات أن الدول المستوردة للنفط تخطط لإستراتيجية مدروسة للهيمنة على مسار إنتاج النفط وتسعيره، هذا ما جعل أسعار النفط تنخفض من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى مستوى 13 دولار للبرميل سنة 1986، الأمر الذي أثر على نطاق واسع في المالية العامة والإنفاق العام

للدول العربية المصدرة للنفط، إذ انخفضت النفقات العامة إلى 94.22 مليار دولار عام 1986 بعدما سجلت ماقيمته 124.3 مليار دولار سنة 1980، وقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 1988 بما يقدر ب 92.10 مليار دولار، حيث فرضت تلك التطورات قيدا تمويليا مهما على عمليات التوسع في الإنفاق العام الجاري والاستثمار المحلي، إذ كانت الاموال النفطية وماتفرع منها من قنوات هي المصدر الرئيسي لتميل عمليات التوسع في الإنفاق العام في البلدان العربية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطورات النفقات العامة تبعا لتطورات أسعار النفط في الدول العربية النفطية للفترة(1980-1990)

الوحدة: دولار للبرميل

مليون دولار

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
اسعار النفط	31.7	30.1	28.1	27.5	13	17.7	14.2	17.3
النفقات العامة	116901.43	125995.9	120381.63	108977.19	94222.47	92106.89	93698.04	91235.2

المصدر: التقرير السنوي للمنظمة الاوبك، اعداد مختلفة 1985- 1990.

1-3- انعكاس الصدمة النفطية 1986 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

بعد ان حققت البلدان العربية النفطية فائضا في موازناتها العامة لمعظم عقد السبعينات ومطلع الثمانينات، والذي يعود بشكا اساسي إلى الارتفاع الكبير في العائدات النفطية على إثر الطفرة التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة (1973-1981)، فإنه وبعد هذه الفترة أي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات قد عانت من عجز موازناتها العامة، وقد جاء ذلك للتدهور المتواصل التي عرفته الإيرادات النفطية على إثر التقلبات في السوق النفطية.

الجدول رقم (15): تطور عجز الموازنة في الدول العربية المصدرة للنفط على اثر الصدمة النفطية 1986

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
عجز الموازنة	-20071	18370-	31521-	12171-	32910-	17808-	24749-	4370-	17018-

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، اعداد مختلفة.

2- انعكاس الصدمة النفطية 1998 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

لقد عرفت السوق النفطية اختلال كبير بين العرض والطلب سنة 1998 حيث شهدت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك مما انعكس سلبا على الطلب، ومن ناحية العرض النفطي فقد رفعت دول الأوبك من إمداداتها من 25 إلى 27.5 مليون دولار مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.[1]

ولقد أثرت أزمة 1998 سلبا على الإيرادات العامة للدول المصدرة للنفط مما أحدث عجزا في ميزانيتها.

2-1- اثر الصدمة النفطية 1998 على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط

لقد عرفت الإيرادات العامة للحكومات الدول العربية المصدرة للنفط خلال عقد التسعينيات تذبذبا كبيرا والذي ارتبط بالتذبذب في العائدات النفطية الناتجة بدورها عن تقلبات أسعار النفط بين الانخفاض والارتفاع، إذ تراوحت الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط ما بين 83.82 مليار دولار كأدني قيمة لها سنة 1994 في حين أدت صدمة الأسعار النفط التي عرفتها السوق الدولية سنة 1998 نتيجة تداعيات أزمة جنوب شرق أسيا والتي سجلت فيها أسعار النفط أدنى مستوى لها قدر بـــ 12.3 دولار للبرميل وأدني قيمة في العائدات النفطية مما نتج عنها انخفاض حاد في الإيرادات العامة مقدرة بـــ94.565 مليار دولار مقارنة بالسنوات السابقة.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط بـــ 5 دولار إلا أن العائدات النفطية لم تسجل سواء ارتفاع بسيطا بقيمة 95.644 مليار دولار، كما هو موضح في الجدول رقم (16) ومرد ذلك إلى إجراءات التخفيض التي أقرتها منظمة أوبك على الدول العربية العضو فيها بغرض إعادة الاستقرار إلى السوق النفطية. والجدول ادنها يوضح ذلك:

1- بيطام ريمة: المصدر سبق ذكره، ص: 79

الجدول رقم(16): تطور الارادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليون دولار*

دولار للبرميل**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإيرادات العامة*	106474	84010	92621	84614	83826	94814	110211	122839	94565	95644
أسعار النفط**	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5
العاءدات النفطية*	88777	85361	92557	84038	81900	92552	107662	105507	69710	70010

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2-2- انعكاس الصدمة النفطية 1998 على النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط

إن السمة البارزة التي ميزت النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-1999 هي التقلبات الشديدة بين الارتفاع ومرد ذلك يعود إلى التقلب الشديد في العائدات النفطية والناجمة بدورها عن تقلب أسعار النفط. والجدول الموالي يوضح هذا المسار في الانفاق.

الجدول رقم(17): تطور النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1994-1999

الوحدة: مليار دولار*

دولار للبرميل**

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النفقات العامة*	106.779	110.605	119.282	127.934	120.217	118.961
أسعار النفط**	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5
العائدات النفطية*	81.900	92.552	107.662	105.507	69.710	96.737

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من الجدول يلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال المدة الممتدة من 1994-1997 وذلك تزامن مع ارتفاع العائدات النفطية.

وفي سنة 1998 حدثت أزمة أسعار في السوق النفطية اثرة سلبا على كافة دول العالم وبالأخص الدول المنتجة للبترول حيث حدث لها اخلال كبيرا في ميزانيات نتيجة انخفاض في الإيرادات النفطية بسبب الانخفاض الواضح على أسعار البترول والتي وصل سعر البرميل إلى 12.3 دولار للبرميل مما نتج عنها عجز في ميزانياتها، فاضطرت مجموعة الدول المصدرة للنفط إلى إتباع سياسة تخفيض النفقات

من أجل تقليص العجز في ميزانياتها، حيث انخفضت النفقات من 127.93 مليار دولار سنة1997 إلى 120.21 مليار دولار سنة 1998.

وعلى الرغم من زيادة سعر البرميل التي تزامن معها زيادة العائدات النفطية سنة 1999 تقريبا السدس إلا أن الدول العربية المصدرة للنفط اتخذت مجموعة من الاجراءات من بينها ترشيد النفقات العامة للحد من العجز المتواصل في ميزانياتها للمواجهة الصدمات المتوقع حدوثها.

2-3- انعكاس الصدمة النفطية 1998 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

لقد أدى انخفاض سعر برميل النفط إلى تراجع العائدات البترولية للمجموعة الدول المصدرة فنتج عنها حالة عجز في ميزانيات هذه الدول، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(18): أثر الصدمة النفطية 1998 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد الموازنة	-25967	-20382	-16091	-4989	-26268	-23685

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، اعداد مختلفة.

من خلال الجدول اعلاه يتبين أن هناك عجز مستمر في الموازنة العامة للدول المصدرة للنفط طيلة الفترة الممتدة من 1994-1999 إذ أصبحت ظاهرة مستمرة وذلك بسبب التحول الذي عرفته السوق النفطية، إضافة إلى ظروف سياسية أدت إلى تدهور الاسعار، الامر الذي ترتب عنه انخفاض في الإيرادات النفطية.

ففي سنتي 1994 و1998 انخفضت أسعار النفط بشكل كبير حيث تراوح قيمة البرميل ما بين 15.5 و12.3 دولار للبرميل على التوالي مما تسبب في عجز مالي كبير، وعموما فإن حجم العجز في مجموعة هذه الدول المصدرة للنفط يتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول.

3- الصدمة النفطية 2008 _2009 وانعكاسها على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

شهد العالم سنة 2007 ارتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز90 دولار للبرميل، ليبلغ 113.5 دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2008 غير أنه هوى إلى حد 52.5 دولارا للبرميل في

الثلاثي الرابع، ويعزى سبب ذلك تفاقم الأزمة المالية العالمية والتي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال.[1]

وقد انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على بنود الموازنة العامة في معظم الدول المصدرة للنفط.

3-1- تدعيات الازمة النفطية 2008 علي الايرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط

تأتي الإيرادات النفطية في مقدمة البنود المتأثرة بالأزمة المالية العالمية باعتبارها المورد الأساسي لميزانيات الدول المصدرة للبترول، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم(19): تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للبترول خلال الفترة 2008-2012.

الوحدة: مليون دولار*

دولار للبرميل**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الايرادات العامة*	676541	415804	507278	666840	835645
أسعار النفط**	94.4	61.0	77.4	107.5	109.5
العوائد النفطية*	574578	317906	410775	550503	711070

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة 2010-2013

لقد كانت للازمة المالية تداعيات على السوق النفطية العالمية ويتجسد ذلك في الانخفاض الحاد المسجل في قيمة الايرادات العامة، فتراجعت من نحو 676.54 مليار دولار سنة 2008 إلى حوالي 415.80 مليار دولار سنة 2009، ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للبترول، على إثر تراجع عوائد صادرتها النفطية جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية على أسعار برميل النفط، التي سجلت تراجع قدر بـــ 33 دولار، وكذلك يعود هذا التراجع إلى خفض الأوبك في الحصص الإنتاجية للدول الأعضاء فيها الهادفة لتحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية.

وبعودة التعافي للاقتصاد العالمي وعودة أسعار النفط للارتفاع خلال فترة 2010-2012 عادت معها قيمة الايرادات النفطية للارتفاع حيث سجلت 410.77 مليار دولار ثم 550.50 مليار دولار و711.07 مليار دولار على التوالي خلال سنوات 2010،2011، 2012 على التوالي، الأمر الذي أدى

1- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد33، سنة 2006.

في نهاية المطاف إلى تسجيل ارتفاع في قيمة الإيرادات العامة بقيمة 507.27 مليار دولار و666.84 مليار دولار ثم 835.64 مليار دولار خلال نفس السنوات على الترتيب وهو ما يوضحه الجدول رقم(19).

3-2- تطور الانفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط إثر الازمة النفطية 2008_2009

نتيجة الانفاق الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد في الدول العربية المصدرة للنفط، الأمر الذي نتج عنه تناقص في التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، وتخوفا التداعيات الممكن حدوثها جراء الازمة على وتيرة النشاط الاقتصادي وتحول التباطؤ إلى كساد اضطرت مجموعة هذه الدول إلى إتباع سياسات توسعية اي زيادة الإنفاق العام، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور الانفاق العام اثر ازمة النفط 2008-2009

الوحدة: مليون دولار*

دولار للبرميل**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات العامة*	373331	442700	476706	555601	635649
أسعار النفط**	94.1	61.0	77.4	107.5	109.5
العائدات النفطية*	459848	304104	391094	512359	610979

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من الجدول يتضح أنه هناك تناسب طردي ما بين النفقات العامة والعائدات النفطية وسعر برميل النفط لمجموعة هذه الدول متناسبة مع الزيادة المستمرة في العائدات النفطية خلال المدة 2008-2012. رغم انخفاض العائدات النفطية بقيمة 304.10 مليار دولار سنة 2009 توقف معها الزياد في النفقات العامة بقيمة 442.70 مليار دولار. على الرغم من انخفاض العائدات النفطية.

3-3- تداعيات الازمة النفطية 2008 _2009 على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

أدت تبعات الأزمة إلى تراجع حاد في الوضع الجاري للموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، فقد تراجع الفائض الكلي بحدة بعد سنوات من النمو ليتحول إلى عجز سنة 2009 قدر بـــ 26.89 مليار دولار سنة 2009، وجاء هذا الانخفاض نتيجة الانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع في العائدات النفطية وزيادة كبيرة في الإنفاق العام، فتحول الفوائض المالية إلى عجز سنة 2009 الذي قدر بـــ (26896-) التي كانت بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على كافة اقتصاديات العالم.

الجدول رقم (20): تطور رصي الموازنة العامة للدول العربية النفطية على اثر ازمة النفط 2009_2008

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الموازنة	286683	26896	30572	111239	199996

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، 2009-2013.

4- انعكاسات الصدمة النفطية 2014

لقد انخفضت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف 2014، حيث إنخفض سعر البرميل من 110 دولار في 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع عام 2016، وقد بلغت النسبة المئوية لهذا الهبوط 72%.[1]

الأمر الذي أثر على العديد من لدول النفطية حيث إنخفضت مداخيل الدول المصدرة للنفط، وحدوث إنكماش إقتصادي كبير وخاصة في روسيا، إضافة إلى العديد من العمولات، وإنخفاض سعر الصرف الين واليورو منذ جوان 2016 بحوالي 14% و8% في تركيا.[2]

مما سبق يتبين أن الدول المصدرة لم تسلم هي أيضا من تذبذبات الأسعار بما أنها دول ريعية تعتمد على الجباية النفطية بشكل كبير، وهذا ما يستدعي بهذه الدول إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية في محالات أخرى.

1- عبد الحميد برغيت: تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكييف مع الصدمة، جامعة جيجل، ص: 1.

2- بن راشد المخاطر، (2005): تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 9.

خلاصة الفصل الثاني

تعد النفقات والايرادات العامة من أهم الادوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المرجوة، حيث تتمتع النفقات العامة بالعديد من الخصائص والاثار الاقتصادية، فهي تؤثر على الإنتاج والاستهلاك وكذلك على توزيع الدخل والادخار.

حيث يعتبر النفط مصدرا مهما لدخل القومي الإجمالي، وفي ظل الأهمية التي يكتسبها في الاقتصاد الوطني فإن تطور الأسعار سيكون له تأثير كبير على إجمالي النفقات والايرادات العامة وبالتالي وضعية الموازنة العامة.

لقد تسبب تقلب أسعار النفط واستمرار الصدمات النفطية طيلة فترة أربعين سنة في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في إرادات الدولة في الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل شبه كلي علي الايرادات النفطية، مما أحدث تذبذبا كبيرا في أرصدة المالية العامة لهذه الدول خلال هذه الفترة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: أثر انهيار أسعار النفط في ظل التقلبات السوقية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015

لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط، من أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعطي لسياسة الموازنة العامة مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تأثير متغيرات سياسة الموازنة العامة وخاصة سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

كما أن تعرض السوق النفطية الى الصدمات وهزات متتالية منذ سنة 1973 ، مما أفضى الى حالة سيادة من عدم الاستقرار في الموازنة العامة لكثير من الدول الربيعية، فالجزائر كحالة من هذه الدول فالنفقات العامة كانت تخضع لتعديل ومراجعة مع هذه الصدمات بمقدار لا يتناسب مع حجم الايرادات مما جعل النشاط الاقتصادي عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط نتيجة هذه الصدمات خاصة وأن النفقات العامة تعتبر بمكانة المحرك الاساسي، للنشاط الاقتصادي في الجزائر لأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط .

وللتعرف على أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر بشكل من التفصيل، سيتم في هذا الفصل تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر من خلال التعرف على واقع واهمية النفط في لاقتصاد الجزائري، ثم تسليط الضوء على تصور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وكذا لإيرادات العامة وتوازن الميزانية في ظل تقلبات أسعار النفط.

وذلك من خلال المبحثين المواليين:

- واقع واهمية النفط في لاقتصاد الجزائري؛
- تطور النفقات العامة والايرادات ورصيد الميزانية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث لأول: واقع واهمية النفط في لاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع النفطي شريان لاقتصاد الجزائري، شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية لأخرى حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الماضية، اذا يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرض إلى تطور القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري من خلال المطالب التالية:

- تطور القطاع النفطي في الجزائر؛
- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الاول: تطور القطاع النفطي في الجزائري

مر القطاع النفطي في الجزائر بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث سيتم التطرق إلى تاريخ تطور القطاع النفطي في الجزائر، وإلى امكانيتها النفطية من حيث الاحتياطات والإنتاج والصادرات.

1-لمحة تاريخية عن تطور القطاع النفطي في الجزائر

لقد بدأت أول محاولات اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن التاسع عشرين وبالتحديد في عام 1913 حيث كان أول إقليم اجرى فيه البحث كان الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الاولي بقسنطينة وقالمة وعين فكرون و سيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولة عن اي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف البترول في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" وذلك في 25 جوان 1956م، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر.[1]

ومع استراد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجه الاهتمام بشكل كبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، حيث كانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك"sonatrach" وذلك بتاريخ 31

1- العمري علي، (2007-2008): **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، ص: 89.

سبتمبر1963 والتي تتوالى القيام بجميع أنشطة التنقيب والنقل والتسويق، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية الاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل، ثم التنقيب والانتاج لاحقا وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات في جويلية 1965م والتي على اثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية والتي حازت من خلالها سوناطراك علي 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الانتاج المحصل، شراء حقول بريتش بتروليوم"BP" وشركة "ESSO.MOPILOIL" في أوت1967، وشركة شل"SHELL" في ماي 1968م وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967م،ويمكن ملاحظة تطور سيطرت سوناطراك على القطاع النفطي.

2- الامكانيات النفطية للجزائر

تملك الجزائر امكانيات نفطية معتبرة منحتها مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وتستند الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الانتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

2-1- الاحتياطات

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الاوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2015م اذا تساهم بما يقارب 1200 مليون من اجمالي الاحتياطات العالمي من النفط المؤكد من السبعينات الي غاية السنوات الاخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم نشاط الاستكشاف.[1]

1- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، إحصائيات تقرير الأمين العام، 2015.

الجدول رقم (21): تطور احتياطات النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1973-2015

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
احتياطي النفط المؤكد	7640	7700	7370	6800	6600	6300	8440	8200	8080	9440
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
احتياطي النفط المؤكد	9220	9000	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200	9200
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
احتياطي النفط المؤكد	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314	11314	11314	11314
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
احتياطي النفط المؤكد	11800	11350	12270	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2013	2014	2015	/	/	/	/	/	/	/
احتياطي النفط المؤكد	12200	12200	12200	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: Source: OPEC Annuel Statistical Bulletin 1995-2015

من خلال الجدول (21) يتبين ان حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال السبعينيات وبداية الثمانينات، وهذا يعود إلى العجز التقني لشركة سوناطراك في ميدان الاستكشافات، وعلي إثر التعديلات التي جاءت في قانون المحروقات لسنة 1986م، ثم تعديلات 1991م والتي أدت إلى زيادة الانفتاح في القطاع النفطي على الاستثمار الاجنبي عرف خلالها الاحتياطي النفطي تطورا ملحوظا والذي قدر بـــ 12270 مليون برميل مقارنة بسنة 1986م التي قدرت بـــ 8800 مليون برميل في سنة 2005 وقد شهد بعد ذلك ثبات مستمر طيلة المدة 2006-2015.

2-2- إنتاج النفط

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالمية والمرتبة 5 عربيا من حيث حجم الانتاج النفطي لسنة 2015م حيث تساهم بحوالي 1157 مليون من حجم الإنتاج العالمي.

الجدول رقم(22): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال 1973-2015

الوحدة: مليون برميل

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
إنتاج النفط	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
إنتاج النفط	660.9	695.4	672.4	673.9	648.2	656.6	727.3	789.9	803	756.5
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
إنتاج النفط	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3	749.6	796	796.6	729.9
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إنتاج النفط	942.4	1311.4	1352	1368.8	1371.6	1356	1216	1189.8	1161.6	1199.8
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	/	/	/	/	/	/	/
إنتاج النفط	1203.0	1193.0	1157.0	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: OPIC, ANNUAL SATISTICAL BUTLLETIN, 1995_2016

من خلال الجدول يتضح أنه في فترة السبعينيات إثر طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية 1973-1979 أدت إلى زيادة الاهتمام برفع حجم الإنتاج من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لها، ومع بداية الثمانينات بدأت مرحلة جديدة تميزت بالتراجع في مستوى الإنتاج مما أدى إلى الانخفاض المتتالي، وهذا الانخفاض سبب في تراجع أسعار النفط ومع بداية التسعينيات تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بعقد الثمانينات غير انه على العموم لم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي سجلتها خلال فترة السبعينيات، إلى أن بدأ حجم الإنتاج في الارتفاع والانخفاض والتذبذب من بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2015.

2-3- حجم صادرات الدولة من النفط

قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على الدول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها النفطية تتبع سياسة التصدير المكثف، والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات النفطية خلال فترة السبعينيات تعتمد أساسا على النفط الخام، ولم تكن المشتقات تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة.

الجدول (23): تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال فترة 1973-2015

الوحدة: ألف برميل/ ي

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
النفط الخام	993.2	895	877.5	944.4	1034.5	1002.80	960.4	715.5	521.8	228.9
المشتقات النفطية	25	34	41.6	56.5	61.7	77.9	69.2	148.1	201.8	404.3
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
النفط الخام	260.4	181.6	272	255	240	244	280	280.6	344.7	279.4
المشتقات النفطية	291.6	399.9	320	376	365	375	393.3	452.8	400	419.1
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
النفط الخام	308	329.2	232.8	390.8	373.1	549.4	414.6	461.1	441.5	566.2
المشتقات النفطية	374.6	384	395.8	406.1	462.3	461.9	599.7	544.3	555.8	527.2
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
النفط الخام	741	893.2	970.3	947.2	1253	841	747	709	698	697.6
المشتقات النفطية	528.3	446	451.9	435.1	451	457	232	314	492	351
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	/	/	/	/	/	/	/
النفط الخام	608.4	472.9	485.6	/	/	/	/	/	/	/
المشتقات النفطية	429.7	606.3	609.2	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: OPIC, ANNUAL SATISTICAL BUTLLETIN, 1995_2016

مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات النفطية مرحلة جديدة تميزت ببروز المشتقات النفطية كمكون أساسي من هيكل الصادرات النفطية وذلك على حساب النفط الخام والتي عرفت تقلبات بالارتفاع والانخفاض في صادراتها حيث لم يتعدى حجمها من النفط الخام مستوى 400 الف برميل على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1973-1997 بينما في سنة 1998 وتصل الي حوالي 550 ألف للبرميل كما تواصت بعد ذلك في تذبذبات متواصلة الى غاية سنة 2015.

المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع النفطي في الجزائر أهم مصدر في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه العنصر الاساسي لعملية التنمية، وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتشكيل الموارد الاساسية لموازنتها.

2- تطور العائدات النفطية للجزائر

لقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الاخرى من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير النفط، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وملاحقها من تداعيات على مستويات الانتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية، وربما البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية.

الجدول رقم (23): تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطور أسعار النفط خلال الفترة 1973-2015

الوحدة: دولار للبرميل
مليون دولار

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
أسعار النفط	9.1	10.4	10.4	11.2	12.2	29.2	36	36	34.2	31.7
العائدات النفطية	1522	4267	4295	4791	6780	8746	12971	12971	13066	11149
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
أسعار النفط	30.1	28.1	27.5	13	17.7	14.2	17.3	22.3	18.6	18.4
العائدات النفطية	9655	9778	9668	5161	6555	5725	6815	9588	8464	7885
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
أسعار النفط	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3
العائدات النفطية	6902	6335	6938	8826	8352	5691	8314	14204	11736	12370
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار النفط	**28.2**	**36**	**50.6**	**61**	**69.1**	**94.1**	**61**	**77.4**	**94**	**109.5**
العائدات النفطية	16476	23050	32882	38342	44481	53706	30584	38209	51405	48271
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	/	/	/	/	/	/	/
أسعار النفط	**109.38**	**62.93**	**52.79**	/	/	/	/	/	/	/
العائدات النفطية	**37962**	**35700**	**27500**	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: OPIC, ANNUAL SATISTICAL BUTLLETIN, 1995_2016

لقد عرفت العائدات النفطية للجزائر خلال فترة السبعينيات وإلى غاية بداية الثمانينات تطور كبيرا ونموا مستمرا حيث تضاعفت الاسعار بأكثر خلال الفترة ما بين 1973–1981 والذي تزامنت مع نمو أسعار النفط، حيث وصلت قيمة العائدات النفطية لأدنى مستوى لها خلال سنة 1986 لتصل إلى 5161 مليون دولار فيما عرفت الفترة الممتدة ما بين 1987 و1998 تقلبات مستمرة في قيمة العائدات النفطية ما بين الارتفاع والانخفاض والتي تزامنت مع عدم استقرار أسعار النفط، وفي ظل تطورات أسعار النفط في سنة 1999 إلى غاية 2015 عرفت العائدات النفطية تذبذبات متوالية.

2- انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تمثل المداخيل المتأتية من تصدير النفط محركا أساسيا للتنمية في الجزائر، حيث تلعب العائدات النفطية دورا محوريا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وكذا في تمويل ميزانية الدولة، بالإضافة إلى دورها الحيوي في التجارة الخارجية وفي تكوين الاحتياطات النقدية، ويمكن إبراز دور الايرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية: [1]

2-1- أهمية العائدات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات نمو متباينة خلال الفترة 1973–2015 ومتناسبة مع تباين أسعار النفط العالمية التي مارست تأثير مباشرا على قيمة العائدات النفطية، وهذا ما نتج عنه وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو العائدات النفطية.

2-2- أهمية الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات

يتسم الاقتصاد الجزائري شأنه شأن الدول العربية الأخرى، أن هيكله الإنتاجي يعتمد بصورة كبيرة على إنتاج وتصدير النفط إذ شكلت الصادرات المحروقات 97% من إجمالي صادرات الجزائر للمدة 1973–2015. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه النسبة ترتفع مع ارتفاع قيمة العائدات النفطية أثناء تحسن أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها.

1- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، إحصائيات تقرير الأمين العام، 2001–2015.

2-3-انعكاس العائدات النفطية على رصيد الميزان التجاري

يلعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الميزان التجاري للجزائر، تتبين لنا أهمية الارادات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري.

المبحث الثاني: تتطور النفقات والإيرادات العامة ورصيد الموازنة في ظل تقلبات أسعار النفط للجزائر خلال الفترة 1973-2015

مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل بسبب تظافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية كان النفط أهم هذه العوامل المؤثرة على الجانب الاقتصادي، والجانب المالي، السياسي والاجتماعي. وباعتبار السياسة المالية ملزمة بتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية مثلها مثل السياسة النقدية إضافة إلى تحقيق أهدافها الأخرى كالنمو الاقتصادي وما يتطلب من تنسيق بينها فإن تذبذب أسعار النفط يجعلها غير مستقرة وغير متأكدة من بلوغ هذه الأهداف، إضافة إلى إيجاد صعوبات في التنبؤ لما ستكون عليه الأوضاع مستقبلا، وهذا راجع الى ريعية الاقتصاد الوطني وتبعيته للإيرادات النفطية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تحليل الموازنة العامة في ظل الانهيارات تقلبات اسعار النفط من خلال المطالب الثلاث الموالية:

- تطور الإيرادات العامة للجزائر في ضل تقلبات أسعار البترول؛
- توجهات النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015؛
- تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات الاسعار خلال الفترة 1973-2015.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة للجزائر في ضل تقلبات اسعار البترول خلال الفترة 1973-2015

إن المتتبع لمسيرة وأوضاع الاقتصاد الجزائري، يجد أن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي، والعجز كان دائما مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعتبر الوجه الاخر للنفقات، فتتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتميز في ان جزء كبير منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية، والتي بدورها مرتبطة بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، ومن هنا سنشير في هذا المطلب إلى أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة، ثم تأثر تطور الجباية البترولية المرتبطة بأسعار النفط على تطور مجمل الإيرادات العامة.

5- أهمية الجباية البترول ضمن هيكل الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة ريعية تعتمد في ايراداتها على الريع النفطي بشكل كبير، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار البترول التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، وتتميز هذه الاخيرة بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبير منها يتأتى عن طريق الجباية البترولية، التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(24): تطور هيكل الايرادات العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015

الوحدة: %

السنوات	1971	1974	10978	1982	1986	1990	1994
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة	23.81	57.16	47.21	55.83	23.9	49.96	46.56
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة	62.06	34.13	48.97	37.7	58.7	46.62	36.92
السنوات	**1998**	**2002**	**2006**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة	48.87	62.86	76.89	78.77	66.12	65.26	59.13
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة	42.58	30.75	20.48	18.59	29.54	26.37	24.12
السنوات	**2014**	**2015**					
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة	70	72.10					
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة	36.11	40					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUE, RETROSPECTIVCE STATISTIQUE, 1970_2002"

LES RAPPORTS ANNELS DE LA BA NQUE D ALGERIE.2015_2002

من خلال الجدول يتضح انه بعد أن كانت الجباية البترولية لا تشكل سوى 23 % من اجمالي الإيرادات العامة خلال سنة 1972 شكلت مساهمتها قفزت نوعية بعد التصحيح السعري لسنة1973 وذلك بتجاوزها حصة من إجمالي الإيرادات العام في سنة 1974، ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة الجباية البترولية شكلت نسبة هذه الأخيرة من إجمالي الإيرادات الكلية نسبا مرتفعة بلغت 55.83 % سنة 1982، مقابل انخفاض مساهمة إيرادات الجباية العادية على الرغم من ارتفاع قيمتها. إن هذا التحول الهام في هيكل الإيرادات العامة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى تأميم الصناعة النفطية، كما أن هذا التحول كرّس واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية.

- الفترة 1985-1999

لقد أدى انخفاض الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى اتساع الفجوة بينها وبين إجمالي الإيرادات بداية من المنصف الثاني من فترة الثمانينات وحتى نهاية التسعينات إلى انخفاض مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات، في مقابل ارتفاع مساهمة إيرادات الجابية العادية، وجدير بالذكر أن زيادة مساهمة إيرادات الجباية العادية لا يعني إتباع سياسة ضريبية جديدة أو تحسن في إيرادات القطاع العام من النشاطات الاقتصادية إنما هي زيادة ظاهرية نتيجة انخفاض مساهمة إيرادات الجباية البترولية في مجمل الإيرادات العامة.

- الفترة 2000-2015

لقد أدت فورة أسعار النفط خلال بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز أهمية مساهمة إيرادات الجباية البترولية في هيكل الإيرادات العامة، فخلال هذه الفترة عرفت الإيرادات النفطية زيادة كبيرة وتسارعا في معدلات نموها مما أدى إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة بتجاوزها لنسبة 62 % للفترة 2000-2012 ووصولها إلى مستويات قياسية ببلوغها نسبة 78.77% سنة 2008، وذلك في مقابل انخفاض مساهمة إيرادات الجباية العادية على الرغم من ارتفاع معدلات نموها وذلك نتيجة أن إيرادات الجباية البترولية كانت تنمو بوتيرة تفوق بكثير وتيرة نمو إيرادات الجباية العادية.

نستنتج مما سبق أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسب عالية وهو ما يبز مدى أهمية الجباية البترولية في هيكل ميزانية الدولة، وأن هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول، أما فيما يخص الجباية العادية فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية، وأن

ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، وذلك على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل تنويع مصادر إيرادات الموازنة.

6- انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة

نظرا لأهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة والمرتبطة بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط، فإن الشكل رقم(05) يبين التلازم الشديد بين تطور كل من الإيرادات الكلية وإيرادات الجباية البترولية، وهو ما يعكس أهمية هذا الأخير في تطوير الإيرادات العامة، وبذلك فإن انعكاسات تقلبات أسعار البترول وتذبذب مستويات إنتاجه تظهر بشكل واضح على إيرادات الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات الكلية للميزانية العامة للجزائر.

الشكل رقم(05): تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

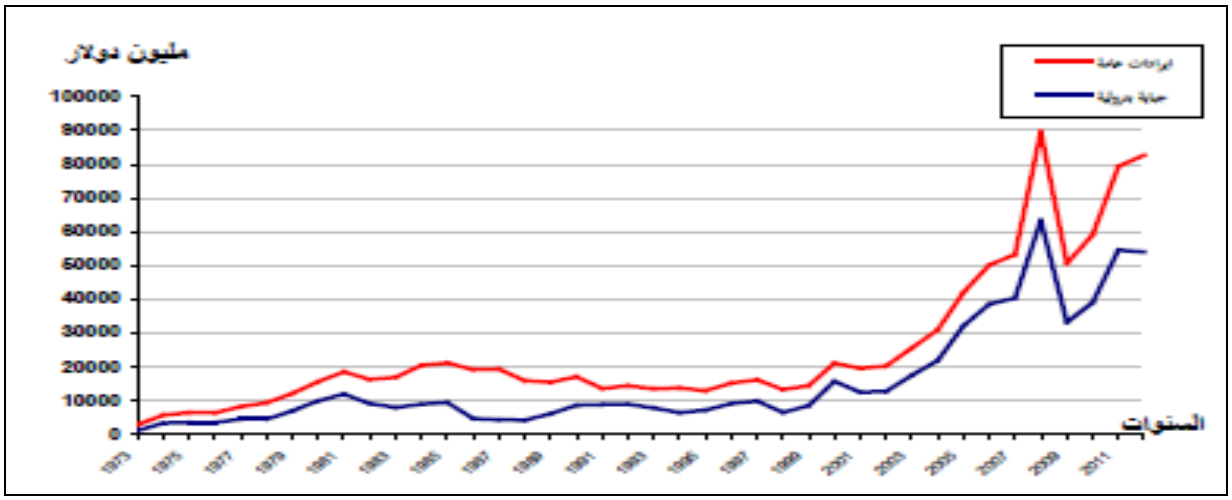

المصدر: بلقلة إبراهيم، المصدر سبق ذكره، ص: 213

بتمكن منظمة الأوبك من إحكام السيطرة على قطاع البترول بداية سنة1973 بتصحيح سعر برميل النفط، فكانت هذه الخطوة في صالح الدول المصدرة للنفط، ساعدها في رفع موردها الأتية من الجباية البترولية مما اسهم في الزيادة المتواصلة في الإيرادات الكلية التي انتقلت من مستوى 279.32 مليار دولار سنة 1973 إلى مستوى 1841.85 مليار دولار سنة 1981. غير ان انخفاض الأسعار ومستويات الإنتاج بداء من سنة 1982 والذي انعكس بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية والتي وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال عقد الثمانيات والمقدرة بـــ 407.78 مليار دولار سنة 1988 الأمر الذي نتج عنه انخفاض في مجمل الإيرادات الحكومية المشكلة للميزانية العامة.

ومع بداية الألفية الثالثة ونتيجة للطفرة التي عرفتها اسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 بانتقالها من مستوى 24.3 دولار للبرميل سنة 2002 إلى مستوى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 عرفت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا مستمرا، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستمر في قيمة الإيرادات الكلية والتي انتقلت من مستوى 2251.234 مليار دولار سنة 2002 إلى مستوى 8966.39 مليار دولار سنة 2008، وبسبب الازمة المالية العالمية انخفضت قيمة الجباية البترولية والإيرادات الكلية، ثم تعود وترتفع نتيجة تحسن مستويات أسعار النفط.

ومن خلال ما سبق يتبين أن الإيرادات الإجمالية للجزائر تتناسب طرديا مع ايرادات الجباية البترولية، وهذه الأخيرة تتميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار البترول ومستويات انتاجه، وهذا ما يفسر واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية غير مستقرة.

7- علاقة الإيرادات العامة بالناتج المحلي الاجمالي

بالنسبة لدولة الجزائر فإن الإيرادات العامة يعتبر مصدرها خارجي متمثلة في عائدات النفط، تعد من أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، والمحددة لمعدلات نموه، هذا يعني ان اي تقلب في أسعار البترول سيظهر اثره مباشرة على إيرادات الدولة، في حين ان باقي دول العالم فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المحدد الرئيسي للإيرادات التي عادة ما يكون مصدها الضرائب، هذا ما يفسر الاتجاه الواحد للإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد بالنسبة للجزائر، وهذا ما سيتم عرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم(24): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	34.5	42.2	40.7	35.4	38.4	35.1	36.7	41.5	35.8	35,8
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	34.5	38.4	36.3	30.2	29.7	37 .7	27.6	27.5	28.9	29
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	26 .4	32.13	30.5	32.1	33.3	27.4	29.3	38.3	35.6	35.4
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	37.6	36.2	40.7	42.7	39.6	47	36.9	36.6	39.9	40.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONC) للفترة 1973-2012، وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

لقد عرفت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تغيرات خلال الفترة 1973-2012 وذلك وفق التغيرات التي شهدتها أسعار البترول خلال نفس الفترة:

- الفترة 1973-1985

نتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار البترول خلال طفرتي النفط الأولى والثانية والذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة من جهة، ونتيجة أن معدلات نمو الإيرادات العامة كانت أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، فإن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت مستويات عالية خلال الفترة 1973-1985 تراوحت ما بين 32 %و42.2%.

- الفترة 1986-1999

لقد كان للصدمة النفطية العكسية التي عرفتها السوق النفطية عام 1986 والمتمثلة في التراجع الرهيب الاي شهدته أسعار النفط الاثر الكبير على حجم الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد الجزائري، مما ادى إلى تراجع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت خلالها نسبة 30.24% سنة 1986، لتظل هذه النسبة متدنية مقارنة بالفترة السابقة حيث كانت دون مستوى 30% في أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين 1987-1999.

- الفترة 2000-2012

نتيجة للمستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط خلال هذه الفترة والذي أدى إلى ارتفاع مستمر في حجم الإيرادات العامة فقد سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات مرتفعة تراوحت ما بين 35.44% والمسجلة سنة 2002 وأعلى نسبة المقدرة ب47% سنة 2008 متزامنة مع ارتفاع في أسعار النفط والإيرادات العامة خلال هذه السنة، وهذا ما يعكس زيادة أهمية ودور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري وارتباط هذه الأهمية بتقلبات أسعار البترول.

8- علاقة النفقات العامة بالإيرادات

تربط النفقات العامة بالإيرادات العامة في الجزائر وذلك أن تطور معدلاهما مرتبط بأسعار النفط، كون أن الجزء الأعظم من الإيرادات العامة يعتمد على إيرادات الجباية البترولية، والجدول التالي يبين هذه العلاقة:

الجدول رقم(25): تطور العلاقة بين نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة1973-2015

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
نمو الإيرادات العامة	20.6	111.8	6.9	4.6	27.7	9.9	16.2	28.3	33.2	-6.5
نمو النفقات العامة	21.9	34.2	42.2	5.5	26.6	18.2	11.3	31.3	31	25.6
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
نمو الإيرادات العامة	8.6	25.7	4.4	-15.3	3.7	0.5	24.5	31	63.2	25.3
نمو النفقات العامة	17.1	8	9	2	2.1	15.1	4	9.6	55.4	98.1
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
نمو الإيرادات العامة	0.6	52	28.2	34.9	12.3	-16.4	22.7	66	-4.6	6.5
نمو النفقات العامة	13.4	18.8	34	-4.6	16.6	3.6	9.8	22.5	12.1	17.4
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
نمو الإيرادات العامة	23.1	12.9	38.2	18.1	1.3	40.7	-29.2	19.5	31.8	10.7
نمو النفقات العامة	9	11.9	8.5	19.5	26.7	34.8	13	5.2	31	22.5
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**							
نمو الإيرادات العامة	19.90	22.04	20.03							
نمو النفقات العامة	36.35	39.37	31.10							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONC) للفترة 1973-2015، وتقرير بنك الجزائر 2003-2015.

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك ارتباط موجب بين معدلات نمو الإيرادات العامة ومعدلات نمو النفقات العامة، ففي الغلب اذا ارتفعت او انخفضت الإيرادات العامة تميل معها النفقات العامة في نفس الاتجاه، إلا أن التغير في النفقات العامة كان أقل بشكل عام من التغير في الإيرادات العامة وهو ما يعكس معدل النمو السنوي لكليهما خلال الفترة 1973–2015، حيث أن معدل نمو الإيرادات العامة فاق معدلات نمو النفقات خلال الفترة 1973–1974، في حين عرفت الفترة 1975–1982 تفوق معدلات نمو النفقات العامة على الإيرادات العامة والذي يعكس حجم الاستثمارات ضمن مخططاتها التنموية انا ذاك، بينما عرفت الفترة 1983–1999 انخفاضا كبيرا في كل من معدلات نمو النفقات والإيرادات العامة ويعود ذلك انخفاض الذي شهدته أسعار النفط في تلك الفترة.

ولقد عرفت الفترة 2000–2008 عودة ارتفاع معدلات نمو الإيرادات العامة على النفقات العامة وهذا تزمنن مع ارتفاع اسعار النفط والتي أدت إلى الانفجار المالي الكبير.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على توجهات النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1973–2015

إن اعتماد الجزائر شبه الكامل في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات المالية النفطية، جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية، وقد انعكس ذلك على توجهات الدولة الاتفاقية، ولمعرفة مسار هذه النفقات سيتم تحليل العلاقة ما بين النفقات العامة وأسعار النفط، ثم سيتم الاشارة إلى تداعيات النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

1- تحليل العلاقة بين النفقات العامة وتقلبات أسعار النفط

بما أن الجزائر هي دولة ريعية تعتمد إلى حد بعيد على الإيرادات الريعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فإن ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط الخام وأسعاره، وهو ما يبينه الجدول (25).

الجدول رقم(26): تطور العلاقة بين النفقات العامة و أسعار النفط خلال الفترة 1973-2015

الوحدة: دولار للبرميل

مليون دولار

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
أسعار النفط	9.1	10.45	10.4	11.2	12.2	29.2	36	36
النفقات العامة	1522.47	3207.65	4836.05	6152.89	6152.89	7652.27	8705.19	11492.42
السنوات	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
أسعار النفط	34.2	31.7	30.1	28.1	27.5	13	17.7	14.2
النفقات العامة	13377.03	15783.22	17745.81	18393.17	19888.64	21663.19	21527.32	20253.8
السنوات	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**
اسعار النفط	17.3	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3
النفقات العامة	16381.57	15234.37	11489.7	19210.37	20412.29	16157.74	15944.94	13237.28
السنوات	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اسعار النفط	18.7	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3	28.2	36
النفقات العامة	14655.73	14911.27	14446.17	15656.1	17098.47	19460.91	21840.03	26253.12
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
اسعار النفط	50.6	61	69.1	94.1	61	77.4	94	109
النفقات العامة	27975.46	33769.27	44589.1	64896.25	58456.77	60047.04	80263.26	92479.04

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONC)، وتقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(OPIC).

أدت طفرتي الاسعار الأول والثانية إلى زيادة العوائد النفطية مما ساعد على زيادة الانفاق اذ شهدة هذه الاخيرة مدا تصاعديا كبيرا خلال الفترة 1973-1985 والتي تعكسها حجم النفقات العامة كما يوضحها الجدول اعلاه، حيث شرعت الجزائر في هذه الفترة في تنفيذ برامج إنفاقيه حكومية ضخمة وباهظة التكلفة والتي تجسدت على وجه الخصوص ضمن الخطط التنموية.

ولقد كان للأزمة النفطية عام 1986 الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، والذي أظهر ضعف وهشاشة تركيبة النظام الاقتصادي الجزائري، خاصة فيما يخص طرق الحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد. وحيال هذا الوضع الصعب سجلت النفقات العامة معدلات نمو سلبية خلال الفترة 1986-1990، ورغم تراجع في النفقات إلا أنه لم يتناسب مع التراجع الكبير في الإيرادات العامة التي تعود إلى تراجع أسعار البترول.

خلال فترة التسعينات تميزت سياسة الإنفاق بالانكماش وفي هذه الفترة باشرت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية، وتوقيعها على برنامج اتفاقيات الاستعداد الائتماني والتي ركزت على ضرورة

ترشيد عملية النفقات العامة، وذلك نتيجة شح الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط، وبذلك فإن النفقات العامة عرفت مستويات منخفضة خلال الفترة 1991-1999.

بداية الألفية الثالثة نتيجة للانفراج المالي بفضل ارتفاع أسعار البترول وبذلك فقد شهدت النفقات العامة تطورات هامة ميزتها نمو النفقات العامة بوتيرة سريعة عكستها معدلات النمو المتزايدة وأرقاما قياسية لم تسجل من قبل ببلوغها نسبة32% و45.54% سنتي 2007 و2008، إضافة إلى تسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 15.95% خلال الفترة 2000-2012.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تزامنت مع أسعار النفط المنخفضة ابتداء من النصف الأول من عقد الثمانينات وحتى نهاية فترة التسعينات، وقد تبنت سياسة إنفاق توسعية منذ السبعينات وحتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات، وخلال بداية الألفية الثالثة تزامنا مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدتها المستويات المرتفعة لأسعار النفط. لكن بسبب عودة انخفاض سعر برميل النفط بعد ان حقق اعلى مستوى عند 104 دولار للبرميل حدث ما لا يحمد عقباه اذ انخفض سعر البرميل عن ما دون 50 دولار للبرميل.

2- تداعيات النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر

تتميز النفقات العامة في الجزائر بوجود تبعية لتقلبات أسعار البترول، وباعتبار أن سياسة الإنفاق تمثل حجر الزاوية بالنسبة للدولة في التأثير على الاقتصاد، وعليه سيتم تبيان انعكاس سياسة الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي والبطالة.

2-1- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يتطلب النمو الاقتصادي حصول إنفاق سواء كان استثماري أو استهلاكي من أجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. اي هناك علاقة موجبة بين هذه المتغيرات، وما يميز الوضع في الجزائر بانها دولة ريعية تعتمد ريعية على الريع النفطي الذي يجعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة، والجدول التالي يوضح هذه العلاقة.

الجدول رقم(27): تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2015

الوحدة:%

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
معدل النمو	3.8	7.5	5.05	8.4	5.2	9.2	7.5	0.8	3.8	6.4
الإنفاق العام إلى PIB	28.9	24.1	30.9	27.1	29.2	28.7	26.1	27.1	28.9	34.9
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
معدل النمو	5.4	5.6	3.7	0.4	-0.7	-1	4.4	0.8	-1.2	1.8
الإنفاق العام إلى PIB	36.3	34.7	34.2	34.3	33.2	48.3	29.5	24.6	24.6	39.1
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
معدل النمو	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7
الإنفاق العام إلى PIB	40.1	38.1	37.9	28.2	30.4	30.9	29.7	28.6	31.2	34.3
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
معدل النمو	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4	5.2	3.3	3.1
الإنفاق العام إلى PIB	31.2	30.7	27.1	28.8	33.4	37.8	42.3	37.4	46.6	45.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء(ONC).

من تفحص الجدول يلاحظ أن نسبة النفقات العامة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين سنوات 1973-1980 حيث لم تتجاوز 30% إلا أن معدلات النمو الحقيقية كانت مرتفعة حيث سجلت ما نسبته 9.2% و7.5% سنتي 1978 و1979 على الترتيب، مقارنة بالسنوات 1987، 1988، 1993، 1994 والتي على الرغم من أن نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت ما نسبته 33.2%، 48.3%، 38.1%

على الترتيب، إلا أن معدلات النمو الحقيقية كانت كلها سالبة خلال هذه السنوات. كما أنه وعلى الرغم من تسجيل النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبت معتبرة خلال الفترة 2007-2012 تراوحت ما بين33.4% و46.4% إلا أن معدلات النمو الحقيقية تراوحت ما بين 2.4% و5.2%. ومن خلال ما سبق، يتبين أن العلاقة بين النفقات العامة ونمو الاقتصاد الحقيقي قد أخذت شكلا عشوائيا ولم يكن لها دورا حقيقيا في إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد تتمثل في تحقيق معدلات نمو مستقرة.

2-2- تحليل العلاقة بين النفقات العامة والتضخم

نظرا للتغيرات الحاصلة في النفقات العامة لها تأثير كبير على العرض النقدي والذي يعبر من المحددات الأساسية للمستوى العام للأسعار وبالتالي لمعدلات التضخم. ومن أجل إبراز العلاقة بين الإنفاق

العام ومعدلات التضخم في الجزائر سيتم تتبع تطور كل من معدلات نمو النفقات العامة والكتلة النقدية وكذا معدلات التضخم خلال الفترة 1973-2012.

الجدول رقم(28): تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
معدل نمو الكتلة النقدية	26.4	12.4	30.9	29.2	19.1	29.8	18.1	17.4	16.7	36.3
نمو التضخم	6.9	2.8	8.6	8.3	11	15.6	10.4	9.2	14.7	6.2
نمو النفقات	37.8	27.2	50.9	-0.07	27.2	24.4	13.8	32	16.4	18
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
معدل نمو الكتلة النقدية	20.3	17.3	14.9	1.4	13.6	13.6	5.2	11.3	21.1	24.2
نمو التضخم	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	17.9	25.9	31.7
نمو النفقات	12.4	3.6	8.1	8.9	-0.6	-5.9	-19.1	-7	-27.5	72.5
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
معدل نمو الكتلة النقدية	21.6	15.3	10.5	14.4	18.2	47.2	12.4	13	22.3	17.3
نمو التضخم	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.7	3.	4.2	1.4
نمو النفقات	5.9	-20.9	-1.3	-16.9	10.7	1.8	-3.2	8.4	9.2	13.9
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
معدل نمو الكتلة النقدية	15.6	11.4	10.9	19	21.5	16	3.1	15.4	19.9	10.9
نمو التضخم	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89
نمو النفقات	12.2	19.8	6.9	2.7	32	45.5	-9.9	2.7	33.6	15.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONC)

بشكل عام فإن مستويات الأسعار خلال الفترة 1973-1989 تميزت بالاستقرار النسبي، عكستها معدلات التضخم المنخفضة والتي سجلت معدلا قدرها 9% لمتوسط هذه الفترة وذلك على الرغم من نمو الكبير بالنسبة للكتلة النقدية والنفقات العامة خاصة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. إلا أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة تميزت بالكبت.

مع شروع الجزائر في القيام بالإصلاحات الاقتصادية مع بداية فترة التسعينات والتي هدفت إلى رفع الدعم عن الأسعار وتحريرها استجابة لتغيرات العرض والطلب، تجلى تأثير الزيادة في حجم النفقات العامة على نمو الكتلة النقدية ومن ثم على عدم الاستقرار في مستويات الأسعار التي عكستها معدلات التضخم المرفعة والتي تراوحت ما بين 17.9% و31.7%، ثم عادة وسجلت معدل 18.7% سنة 1996، وبعد الاصلاحات ضمن برنامج التعديل الهيكلي سجل أدنى معدل سنة 2000 حيث قدر ب0.34%.

نتيجة تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات التضخم من جديد بتسجيله لمعدل قدره 4.2% عام 2001، ثم بقية ثابتة خلال فترة 2002-2007 حيث تراوحت ما بين 1.4% و3.6%، وخلال الفترة 2008-2015 ارتفعت معدلات التضخم، حيث يعود هذا الارتفاع الى التضخم المستورد ذو الصلة بالسلع المستوردة، والتي هي عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية والمتأثرة بدورها بارتفاع أسعار النفط.

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات الاسعار خلال الفترة 1973-2015

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والاتفاقية ويمكن توضيح أثر انهيار اسعار النفط على بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1973-2015 من خلال الملحق رقم (1)

لقد سجلت الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1973-2015 أربعة عشر حالة عجز، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجبائية البترولية، بينما ترافقه حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها. فبعد أن شهدت جل سنوات الفترة الممتدة ما بين 1973-1982 حالات فائض تراوحت نسبها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0.9% و18.1% والمتزامنة مع القيم المرتفعة للجباية البترولية التي بلغ متوسط نسبتها من إجمالي الناتج الإجمالي 18.97% خلال نفس الفترة، إلا أنه ابتداء من 1983 والتي سجلت أول حالة عجز دخلت الموازنة العامة في حالة عجز شبه دائم امتد إلى غاية نهاية تسعينيات القرن المنصرم، والذي لم يجرى فيه تخفيض مماثل في الإنفاق العام يتناسب مع هبوط تلك الإيرادات.

- الفترة 1970-1990

عرفت الموازنة العامة للجزائر طيلة الفترة 1970-1982 فائضا موازنا تمثلت أدنى قيمة في 292 سنة 1970 بينما حقق أكثر فائض سنة 1981 قدرة ب 21.431 مليار دج، كما سجل رصيد الميزانية أعلى نسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 1974 ب 19.6% كما يوضحه الملحق رقم (01)، وترجع هذه الوفرة المالية إلى الزيادة في حجم الإيرادات البترولية والناجمة على ارتفاع أسعار البترول خصوصا سنة 1973 و1979، كما أن معدل الزيادة في الإيرادات العامة كان أكثر منه في النفقات

العامة. غير أنه في سنة 1982 تراجع الإيراد العام من 57.654 مليون دج إلى 72443 مليون دج، مما أحدث سنة 1983 عجز في الميزانية العامة بقيمة 4675 مليون دج، وقد استمر العجز إلى غاية الثمانينات حيث بلغ أقصاه سنة 1986، وترجع هذه العجوز المستمرة إلى تلاجع الإيرادات البترولية من جهة نتيجة انخفاض أسعاره خصوصا سنة 1986، ومن جهة التوسع في الإنفاق العام لتمويل المخطط الخماسي الأول والثاني.

- الفترة 1990-2000

كان رصيد الميزانية في نهاية الثمانينات في حالة عجز، لكنه تحول إلى فائض في بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي انتهجتها الدولة وتخفيفها التدريجي من حجم الإنفاق تمهيدا للتخلي على النهج الاشتراكي. حيث بلغ الفائض 16000 مليون دج لسنة 1999، ثم تحسن هذا الفائض إلى 36800 مليون دينار جزائري سنة 1991أي ما يمثل نسبة 2.88% و4.26 % على التوالي من الناتج الداخلي الخام. كما لا ننسى أن التحسن في رصيد الميزانية عاد كذلك إلى تضاعف الإيرادات الجبائية البترولية حيث انتقلت من 76200 مليون دج سنة 1990 إلى 161500 دج سنة 1991.

لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة ثانية ابتداء من سنة 1992 ثم تفاقم إلى 162267 مليون دج، ويمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغ 17.50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ذلك ارتفاع النفقات العامة.

ثم عاد وتقلص العجز سنة 1994 إلى 89.148 مليون دج، ولكنه عاد وظهر العجز سنة 1995 بسبب حجم النفقات التي كانت وتيرة زيادته أكبر من وتيرة الإيرادات العامة، نتيجة ان الوضع الاقتصادي للجزائر هشا وعرضة لتقلبات الخارجية وخاصة أسعار النفط.

وبسبب انهيار أسعار النفط مرة أخرى سنة 1998 بسبب الازمة الاسيوية عاد و أحدث عجزا في ميزانية الدولة، ولقد استمر هذا الوضع حتى سنة 1999 أين سجل سوق النفط تحسنا سمح بتقلص العجز إلى 11186 مليون دج، وهكذا عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطورا ملحوظا تبعا لتغيرات أسعار المحروقات.

الفترة 2000_2015

لقد تغيرت توازنات الميزانية خلال سنة 2000 بتغير أسعار البترول التي بلغت 28.5 دولار مما رفع من الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية حيث ترتب على ذلك فائضا في الميزانية قدرت

نسبته بـــ 400000 مليون دج، وقد استمر هذا الارتفاع حتى وصل إلى 1186800 مليون دج وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي وصلة 65.85 دولار سنة 2006، غير أن هذا الفائض تراجع بقوة بسبب ارتفاع الإنفاق العام من 2452700 مليون دج سنة 2006 إلى 3108500 مليون دج سنة 2007 بالرغم من الارتفاع الطفيف في أسعار النفط الذي سجل 75 دولار للبرميل. أما سنة 2008 عرفت تحسنا في الميزانية حيث ارتفع الفائض قبل أن تقع أزمة انهيار البترول والتي أحدثت عجزا قدره 570300 مليون دج، وقد تدنت إيرادات الدولة من 5190.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3676 مليار دج مقابل ارتفاع النفقات بـــ 1353 مليار دج، وبعد هذه السنة عرفت الجزائر عجزا في موازنتها لكن لا يتعدى نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام نتيجة عودة أسعار البترول إلى الارتفاع.

غير انه في سنتي 2014– 2015 تفاقم العجز ليبلغ 7.33% من الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من جهة وتزايد وتيرة نمو النفقات العامة من جهة أخرى.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب العجز في أغلب سنوات فترة الدراسة إلى سببين أساسيين هما:

- ✓ زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة؛
- ✓ انخفاض الإيرادات العامة التي تبقى عرضة التغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية؛
- ✓ وإجمالا فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الاختلالات أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادرة.

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر الاقتصاد الجزائري أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بصورة مطلقة بقطاع النفط، هذا الارتباط الشديد جعل الجزائر من أكثر الدول تأثير التقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية.

حيث أن موازنتها العامة مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول ذلك أن الايرادات العامة في الجزائر جزءا كبير منها تأتي عن طريق الجباية البترولية والمرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط.

لقد كان طفرتين الأسعار الاولى والثانية خلال الفترة (1973–1979) الأثر الايجابي على اقتصاد الجزائر حيث حققت فوائض نفطية ضخمة في أرصدة موازنتها مما شجع الدولة على توسع الإنفاق العام وتنفذيها لبرامج إنفاقيه كبيرة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال تلك الفترات.

ولكن بسبب التراجع والانهيار الذي شهدت أسعار النفط في الاسواق العالمية منذ سنة 1986 حتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم سجلت ميزانية الجزائر سياسة إنفاقيه تميزت بالانكماش، ومع عودة ارتفاع الاسعار وحدوث طفرة ثالثة مع بداية القرن الحالي ووصلها لمستويات قياسية، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياسيها المالية نحو التوسع الانفاق العام.

ولقد رافقت حالة العجز في الجزائر في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة الايرادات الجبائية البترولية، بينما ترافقت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها. لم تكن الطفرة إلا حالة مؤقتة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن النفط هو أكثر مجرد مصدر للطاقة حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة استراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الانتاج الصناعي والزراعي، حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دول مرهونة بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق وكذا تحليل البلدان العربية موقعا خاصا وأهمية متميزة في السوق النفط العالمية، الامر الذي مهد الان يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، وتعتبر الايرادات النفطية أهم مصدر للتمويل الميزانية العامة لها.

كما تعتبر الميزانية العامة للدولة الواجهة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة وهذه الاخيرة تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي الي زيادتها منها ما هو ظاهري كزيادة رقم الانفاق عدديا ومنها ما هو حقيقي كزيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة، وكذا أثار انهيار أسعار النفط من حيث الطفرات والازمات للموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام والجزائر بشكل خاص من حيث دراسة هذا الموضوع:

"أثر انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة مع إسقاط ذلك على حالة الجزائر الفترة بين 1973-2015".

بناء على ما تقدم تم طرح الاشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

كيف أثر انهيار أسعار النفط في السوق العالمية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015؟

ولتوضيح هذه الاشكالية تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية الاتية:

- ماهي المكانة التي يحتلها النفط ضمن مصادر الطاقة المتعددة والبديلة، وهل يتحدد مثله مثل أي سلعة في السوق؟
- ما مدى تأثير الصدمات النفطية التي مست اسعار النفط على بنود الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط؟
- ماهي إمكانيات الجزائر النفطية، وما أهمية هذه الثروة بالنسبة لاقتصادها؟
- ماهي أثر تقلبات أسعار البترول على مكونات الموازنة العامة في الجزائر؟

وبناء على الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، والاشكالية المطروحة أعلاه والفرضيات الموضوعة لها، فقد تم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة فصول مزجت بين الجانب النظري والجانب التحليلي فالفصل الأول استهدف بمفاهيم عامة حولة مادة النفط والسمات الرئيسية لصناعته وموضوعه حيث تم فيه تقديم تاريخ النفط وأصله ومفهومه وخصائصه وأنواعه وكيفية قياسه وذكر أهم السمات الرئيسية لصناعته، كما تم أيضا تناول موقع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية والسوق النفطية والاطراف المؤثرة فيه والسياسات التسعيرية له بشي من التفصيل.

أما الفصل الثاني فتم من خلاله الوقوف على كيفية تأثير الصدمات النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، التي تم تقسيمها إلي مفاهيم عامة حول الموازنة العامة من حيث نفقاتها وإيراداتها وكذا انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة لنفط.

أما الفصل الثالث والاخير فقد تم فيه التعرض إلي الجانب التحليلي من حيث ابراز تطور القطاع النفطي في الجزائر وأهميته بالنسبة الاقتصاد الجزائري وتحليل كل من الامكانيات النفطية من خلال الاحتياطات، انتاج النفط وحجم الصادرات وكذلك تحليل تطور العائدات النفطية للجزائر وانعكاسات العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري وعلاقة العائدات النفطية بتطور المديونية الخارجية وتطور النفقات والايرادات ورصيد الميزانية في ظل تقلبات وانهيار اسعار النفط.

وبعد إنهاء مختلف تطلعات هذه الدراسة الذي حولنا من خلال الجابة علي الاشكالية المطروحة، تم التوصل الي جملة من النتائج يمكن سردها مع التذكير بمدى تحقيق الفرضيات المطروحة في مستهل هذه الدراسة وذلك وفق النقاط التالية:

- من خلال استعراضنا لمكانة النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة، فإن النفط سيبقى تحديدا من أكثر أنواع الوقود المستهلكة علي الرغم من أن حصته في الطلب العلمي على الطاقة ستنخفض، ورغم بغض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزان الطاقة الكلي، إلا أن معظم التوقعات تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية؛

- يتحدد سعره في السوق النفطية من خلال العلاقة التي تربط بين أطراف تتمثل في الشركات النفطية والبلدان المستهلكة فضلا عن عوامل العرض والطلب ويعتبر تسعيره من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه؛

- يعد البترول المحرك الاساسي والقلب النابض الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد التي يدرها للبلاد وجلب للعملة الصعبة مما أدى الي زيادة الاستثمارات والتدفقات على بقية القطاعات بالإضافة الي تمويل المشاريع التنموية والاصلاحية وبهذا يمكننا تحقيق نموا اقتصادي مرتفع، وهذا يثبت الامكانيات النفطية الجزائرية ومميزاتها التنافسية مقارنة بالدول النفطية الأخرى؛

- يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي، السياسي والمالي؛

- ان اعتماد الجزائر على قطاع واحد هو قطاع المحروقات بين مدى هشاشة بنيتها الاقتصادية؛

- وجود علاقة طردية موجبة بين تطور أسعار النفط وبنود الموازنة العامة للجزائر؛

- اعتماد الجزائر على الجباية النفطية في معظم إيراداتها يدل على أهمية النفط في الجزائر؛

- من خلال الصدمات التي مست أسواق النفط أدت الى عدة انعكاسات أثرت على معظم الدول النفطية وخاصة الجزائر؛

- تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية، مما يدفع بها إلى عدم استقرار، ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية سواء سلبا أو إيجابا؛

- والنتيجة المتوصل إليها أن اقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تماما، ويمكن القول أنه عند زوال هذه المادة النفطية سيكون مصيرها التراجع والانهيار.

بالنسبة للمقترحات يقترح ما يلي:

- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه النفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع في الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي؛

- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها؛

- تطور مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الاخرى كقطاع السياحة والفلاحة؛

- التركيز على القطاع الصناعي، وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الاخرى، وتشجيع القطاع الخاص الانه يمد القطاع العام بالسلع الاستهلاكية لكن هذا الشجيع يكون في المصلحة الاقتصادية العامة للبلاد؛

- تطوير صناعة البتروكيماويات وهذا قصد التقليل من التصدير النفط بشكل خام، والذي نعتبر تصديره خاما هدرا للموارد.

وكغيره من الدراسات تحتاج هذه الدراسة جهودا إضافية للبحث حتي يكتمل، خاصة وان هذا الموضوع يتميز بالحداثة من حيث لأثر الإيجابية المترتبة على الطفرات النفطية، والافاق البحثية من ناحية أن أسعار النفط تتميز بعدم الاستقرار، وفي الختام الحمد الله نحمده ونشكره على إتمام هذا العمل المتواضع ونسأل الله التوفيق والسداد إنشاء الله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1-1- الكتب باللغة العربية

1- أحمد البار، (1986): **التطورات في سوق النفط**، ط1، دار الفنون والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية.

2- أعاد محمد القيسي، (2008): **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الثقافة، عمان، الاردن.

3- بن راشد المخاطر، (2005): **تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**

4- حسين عبد الله، (2006): **مستقبل النفط العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

5- حياة بن إسماعيل، (2009): **الموازنة العامة للدولة**، انتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

6- خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، (2007): **المالية العامة**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.

7- خنسي بيوار،(2006): البترول: **أهميته مخاطره وتحدياته**، دار أراس، العراق.

8- رضا عبد الجبار الشمري، (2014): **الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

9- رمضان محمد مقلد، احمد رمضان نعمة الله وآخرون، (2003): **اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر.

10- زينب حسين عوض الله، (2003): **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار الفتح للنشر، القاهرة.

11- سالم عبد الحسن رسن، (1999): **اقتصاديات النفط**، ط1، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

12- سعيد عبد العزيز عثمان، (2008): **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

13- سعيد علي محمد العبيدي، (2011): **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة، عمان.

14- سوزي عدلي ناشد، (2009): **أساسيات المالية العامة والنفقات العامة- الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

15- صديق محمد عفيفي، (2003): **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

16- ضياء مجيد الموسري، (2005): **ثورة أسعار النفط – 2004–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17- طارق الحاج ،(2008): **المالية العامة**، دار الصفاء، عمان.

18- عادل أحمد حشيش، (2006) : **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

19- عادل العلى،(1992): **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، ط1، إثراء للنشر، جامعة الملك سعود، الرياض.

20- عبد المطلب عبد الحميد،(2015): **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

21- عبد المنعم فوزي، (1971): **المالية العامة والسياسة المالية**، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.

22- على محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي،(2001): **المالية العامة، دار زهران**، عمان، الأردن.

23- فتحي أحمد الخولي، (1998): **اقتصاديات النفط**، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ص.

24- فتحي أحمد ذياب عواد، (2013): **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.

25- فرهاد محمد علي الأدهن، (1999): **الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

26- فليح حسن خلف، (2008): **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث لنشرة والتوزيع، عمان، الاردن.

27- قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): **أهمية النفط في الاقتصاد واستجارة الدولية – النفط السوري نموذجا** –، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.

28- لعمارة جمال، (2004): **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة.

29- محرزي محمد عباس، (2003): **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

30- محمد شاكر عصفور، (2008): **أصول الموازنة العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

31- محمد طاقة، هدى الغزاوي، (2010): **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسير، عمان.

32- مخلفي أمينة، (2011): **النفط والطاقات البديلة المتجددة والغير متجددة**، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، الجزائر.

33- مصطفى ديـــبون، (1981): **ما هو البترول؟**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر.

34- نواف الرومي، (2000): **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، ط1، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 2000.

35- نوزاد عبد الراحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج، عمان، 2005.

36- يسرى محمد أبو العلا، (1992): **مبادى الاقتصاد البترولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

1-2- الكتب باللغة الأجنبية

1- H.devol D, (2006): **oil and gaz production Hand Book**, an instruction to oil and gaz production, Abbatpa oil and gaz.

2- الدوريات

1- أبو فليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد الأول، بدون سنة نشر.

2- أبو فليح نبيل، عاطف عبد القادر، (2008): **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة مستوردة، جامعة فرحات عباس سطيف.

3- أحمد شاكر العسكري، سعد خصر عباس، (2003): **القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة وآفاقها المستقبلية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد34، مصر.

4- أحمد شفيق الخطيب، (1990): **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.

5- جميل الطاهر، (2004): **دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية- لاستهلاك والعائدات البترولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30، العدد111، الكويت.

6- جميل الظاهر، عبد الفتاح دندي، (2005): **النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي – الفرص و التحديات المستقبلية**، مجلة لتعاون العربي العدد113، المجلد 31، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت.

7- رحمان أمال، (2008): **النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 04، جامعة ورقلة.

8- عبد الحميد برغيت: **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكييف مع الصدمة**، جامعة جيجل.

9- عبد الرزاق فارس الفارس، (2009): **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون**، مجلة المستقبل العربي، العدد363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

10- غازي حسين عناية، **أموال إيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية بدون سنة نشر.

11- محمد أحمد الدوري، (1983): **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3- الرسائل

1- إدريس أميرة، (2016): **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**، رسالة دكتورة، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

2- بصديق محمد، (2009/ 2008)، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، **تخصص التحليل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3- بلقلة براهيم، (2014_2015): **سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشليف، الجزائر.

4- بيطام ريمة،(2015): **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة.

5- خديجة كتوس، رفيدة نويرة، (2017): **انعكاسات تقلبات البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015**، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، ص:

6- داود سعد الله، (2000-2010): **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

7- دحاوي عربية سعاد، (2016/2015): **اثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية دراسة تطبيقية لحالة الجزائر 1970-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

8- زغبي نبيل، (2011): **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، رسالة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

9- طاوس قندوسي، (2014): **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، 1970-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان.

10- عصماني مختار،(2013): **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية الفترة2001-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس1.

11- عفيف عبد الحميد، (2013/ 2014): **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة

الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر.

12- العمري علي، (2007-2008): **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر.

13- العمري علي، (2008): **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

14- مجلد ميلود، (2002): **الجباية البترولية لعقود البحث والانتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4- مواقع الأنترنت

2- جون روبرتس، **مقدمة لصناعة النفط**، منهج مقترح للتعرف على أساسيات صناعة النفط، ص: 38، على الموقع الإلكتروني:

http://openoil.net/teachyourselfar, Consulté le 09/05/2018 à 12:08.

5- التقارير

1- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، إحصائيات تقرير الأمين العام، 2001-2015.

2- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، إحصائيات تقرير الأمين العام، 2015.

3- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد33، سنة 2006

4- تقرير الامين العام لمنظمة الأوبك، (سنة2015)، العدد 42.

5- تقرير الامين العام لمنظمة الأوبك، (سنة2001)، العدد 28.

6- تقرير منظمة الاوبك، (2002)، العدد 29.

7- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد،

8- بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONC) للفترة 1973-2012،

9- وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

الملاحق